وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

الجملة عند العرب القدامى و المحدثين

عبد القاهر الجرجاني و إبراهيم أنيس -أنموذجا-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
تخصص لسانيات الخطاب

إعداد الطالبتين:

- هاجر بن خيثر
- وردة ربيع

إشراف :

د. محمد صغير أحمد

السنةالجامعية
1438-1439هـ
2017/2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد و الشكر لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ، و إن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف على هذا البحث "الدكتور محمد صغير أحمد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا من لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذا البحث و تقييمه ، فلكم منا فائق الاحترام و التقدير .



إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث والى الذي وهبني كل ما يملك حت أحقق له آماله أبي الغالي على قلبي
أطال الله في عمره

والى أمي الغالية رحمها الله
التي رعتني حق رعاية كما أهدي ثمرة جهدي الى زوجي
صدام حسين تقار

والى من قاسمني عناء بحثي هذا ومن كانوا سندا لي صديقاتي فضيلة، هجيرة، مريم، جميلة ونسرين، وليلى، فاطمة، وردة ربيع

هاجر



إهداء

إلى نبع الحنان ...إلى أصدق إنسان ...إلى الصدر الذي أشعر بالأمان...إلى نبضة القلب الحنونة التي تنبض من اجلي أمي الحبيبة جزاها الله خير الجزاء الدارين.

إلى ذلك الوجه الصافي المنير ...الذي أنار دربي و حياتي و رسولي أجمل مستقبل، إلى من علمني أن لا أسمح لظلام أن يدخل حياتي أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبيهما شيئا من السعادة إلى إخوتي واخواتي الذين تقاسمو معي عبء الحياة أحبكم جدا.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور "محمد الصغير" الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي ، وكلما دب اليأس في نفسي زرع في الأمل لأسير قدما.

إلى جميع الأساتذة الذين زودونا بالمعرفة.

إلى من قاسمتني التعب و الشقاء ، وكانت لي عونا في كل الصعاب زميلتي في البحث هاجر بن خيثر.

إلى كل صديقاتي العزيزات اللواتي شاركني أفراحي وأجزاني .

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل.

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩﴾ سورة النمل الآية: ١٩

وردة

مقدمة

الحمد لله الذي لولاه ما جرى قلم، ولا تكلّم لسان والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، كان أفصح الناس لسانا، وأوضحهم بيانا.

أما بعد:

ممّا لا شك فيه أنّ اللغة هي التي تغذّي وجدان المتعطشين للجمال و اللّذة، فهي من أهم وسائل التفاهم و الاحتكاك بين أفراد المجتمع في جميع مجالات ومناحي الحياة، فيها يتمكن الإنسان من قول ما يريد أن يقول، وبما يستطيع التعبير عمّا بداخله من أفكار ومعلومات ومكتوبات فهي الأداة المثلى لتواصل البشرية جمعاء.

واللغة نسيج تربطه علاقات تركيبيّة ، وذلك على مستوياتها الثلاث المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى الأخير وهو التركيبي .

ولعلّ أهم نموذج يمثل اللّغة في تركيبها وتأليفها وبنائها هو "الجملة"، هاته الأخيرة التي تعدّدت الدراسات حولها واشتغلت الأذهان في تحديد مفهومها، باعتبارها من أهم فروع علم اللغة، والوحدة الأساسية القابلة للتحليل اللغوي، فهي من أهم القضايا التي تداولها العلماء والدارسين بين القديم والحديث، إلا أنّ أراء النّحويين واللغويين في تناولهم للجملة كانت مختلفة، فهناك من جعلها مرادفة للكلام، وهناك من جعلها مختلفة عنه، وأنّ بينهما خصوص وعموم.

وهذا الأمر أدى إلى ظهور الكثير من الباحثين حول الجملة، فمن بين الدراسات السابقة نجد رسالة ماجستير حول الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها لوداد ميهوبي وغيرها من البحوث الأخرى المختلفة جوانبها.

أماّ في بحثها هذا المعنون ب "الجملة عند العرب القدماء والمحدثين "فقد قمنا فيه بدراسة نموذجين للتطبيق وهما عبد القاهر الجرجاني من العرب القدامى وإبراهيم أنيس من المحدثين العرب (عبد القاهر الجرجاني وإبراهيم أنيس أنموذجا) وهنا سيتم التطرق بالدراسة، وذلك بتحديد بعض المفاهيم و الإجابة على بعض التساؤلات أهمها :

ما هو مفهوم الجملة ؟ وماهي أقسامها وبنيتها عند كل من العرب القدامى والمحدثين؟ وماهي أوجه التشابه والاختلاف بينهما ؟

وقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع أهميته إذ نلاحظ أنّ الجملة وبناؤها عمّاد اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، إضافة إلى رغبتنا الشديدة في معرفة طبيعة الجملة، ومحاولة التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بها . وهذا ما جعلنا نطرح هذه التساؤلات .

وقد حاولنا الإجابة عن هذه التساؤلات، باتباعنا للخطة التالية مقدمة وفصلين وخاتمة.

حيث خصصنا الفصل الأول للدراسة النظرية فعنوناه ب "الجملة عند العرب القدماء والمحدثين"، وقسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه الجملة عند القدماء العرب مفهومها، وأقسامها، وبنيتها.

أمّا المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الجملة عند العرب المحدثين أيضا مفهومها، وأقسامها، وبنيتها.

أما الفصل الثاني: فقد خصصناه للتطبيق على عالمين أو دارسين متباينين.

وقد حمل عنوان "الجملة عند عبد القاهر الجرجاني وإبراهيم أنيس" وقسمناه هو أيضا إلى مبحثين:

المبحث الأول كان حول "عبد القاهر الجرجاني ودلائل الإعجاز"

حيث تطرقنا إلى السيرة الذاتية للكاتب والتعريف بالكتاب كما تناولنا فيه النّظم كبؤرة مهمة.

أمّا المبحث الثاني والأخير فقد اخترنا له عنوان "من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس" فيه تقديم السيرة الذاتية للكاتب (إبراهيم أنيس)، والتعريف بالكتاب (أسرار اللغة) إضافة إلى الجملة التي تعتبر كمحّل اشتغال لهذا البحث، أمّا النقطة الأخيرة في هذا المبحث فهي أوجه التشابه والاختلاف للجملة عند العرب القدامى و المحدثين.

وفي نهاية البحث وضعنا خاتمة تضمنت فيها أهم النتائج المتوصّل إليها من خلال هذه الدراسة وقد اعتمدنا في هذا على المنهج الوصفي المقارن .

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها كانت كالتالي:

- الكتاب سيبويه.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.
- مغني اللبيب في كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري.
- المقتضب للمبرّد، والخصائص لابن جني.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل صالح السّامرائي.
- من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس.
- الجملة العربية مكوناتها أنواعها وتحليلها، لمجمد إبراهيم عبادة .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث لمحمد حماسة عبد اللطيف.
- النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي.

ولا ندعي اكتمال هذا البحث، وإنمّا نصرح أنّه يعتريه بعض النقص في بعض جوانبه، وهذا النقص يتطلب ذوي الخبرة والتخصص فيه، ومن الطبيعي أنّه لا يمكن لأي بحث مهما بلغت درجته العلمية أن يكون بعيدا عن العقبات التي تواجه أي باحث في إنجاز بحثه فقد واجهتنا بعض الصعوبات لعلّ أبرزها:

صعوبة الحصول على المصادر و المراجع و ذلك لعدم توفرها في المكتبات إضافة إلى ضيق الوقت الذي كان يداهمنا طيلة رحلتنا.

فإن أخطأنا فمن أنفسنا و من الشيطان، وإن أصبنا فمن الله تعالى سدد الله خطانا ووفقنا لكل عمل صالح يبتغي به وجه الله عز وجل.

الفصل الاول: الجملة عند العرب القدامى و المحدثين

المبحث الأول : الجملة عند العرب القدامى (مفهومها ، أقسامها ، بنيتها)

المطلب الأول : تعريف الجملة

المطلب الثاني : أقسامها

المطلب الثالث : بنيتها

المبحث الثاني : الجملة عند العرب المحدثين (مفهومها ، أقسامها ، بنيتها)

المطلب الأول : تعريف الجملة

المطلب الثاني : أقسامها

المطلب الثالث : بنيتها

المبحث الأول: الجملة عند العرب القدماء

المطلب الأول: تعريف الجملة لغة واصطلاحا

1- تعريف الجملة لغة: ورد في معجم "العين" للخليل ابن أحمد الفراهيدي "والجملة جماعة كل شيء وكما له من الحساب وغيره".[1]

كما نجد في كتاب لسان العرب "لابن منظور" في باب الجيم في مادة (ج.م.ل) "والجملة: واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء، وأجمع الشيء جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أجملت له الحساب والكلام قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ ﴿٣٢﴾ ﴾[2].

"وقد أجمعت الحساب إذا رددته إلى الجملة"[3] حيث يتضح من هذا القول أن الجملة تعني التجمع في مقابلة التفرق وجاء معناها في "مختار الصحّاح" "للرازي" "والجملة واحدة الجمل وأجمل الحساب *ردّه إلى* الجملة، وأجمل الصنيعة عند فلان، وأجمل في صنيعه وأجمل القوم كثرت جمالهم"[4].

كما ورد في "معجم الوافي" " الجملة جماعة الشيء وكل جماعة غير منفصلة فكأنّ الجملة أخذت من جملة الحبل لأنّها قوى كثيرة جمعت فأجملت جملة ومن ذلك أخذ النحويّون الجملة لمركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[5].

تذكر "عزيزة فوال "في التعريف اللغوي للجملة: "أنها هيّ جماعة الشيّء وتجمّع على جمع"[6].

والذي يمعن النظر في مجمل هذه التعاريف اللغوية يدرك أن الجملة تدل على جمع الأشياء عن تفرقها، كما أنها تطلق على جماعة كل شيء.

---

[1]- الخليل ابن أحمد الفراهيدي، العين، مكتبة لبنان ناشرون ط1، 2004م، مادة (ج.م.ل).
[2]-الآية 32 سورة الفرقان.
[3]- ابن منظور ، لسان العرب، ج3، دار صادر بيروت، ط ج، باب الجيم، مادة (ج.م.ل).
[4]-الرازي أبوبكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ص:48.
[5]-البستاني عبد الله، الوسيط للغة العربية، مكتبة لبنان، ط ج، 1990م، ص102.
[6]-عزيزة فوال بابتي، المفصل في النحو العربي، ج1، دار الكتب العلمية ، ط1، 1413ه، 1992م ، ص419.

2- اصطلاحا:

لقد شكلّت الجملة مبحثا هامّا عند النحاة القدامى ودرسوا الوحدة الأساسية فيها ألا وهي الكلمة فقسموها إلى:اسم،وفعل، وحرف، وبعد هذه الدراسة أدركوا أن هناك علاقة تجمع الجملة بالكلام أو المقارنة بينهما على اختلاف الآراء، وحسب ما أشار إليه العديد من الباحثين أن أول من استخدم مصطلح الجملة في القضايا النحوية هو محمد بن يزيد المبّرد.

حيث نجد أن "ابن هشام هو أول من أدرك فائدة التخصيص باب للنّظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد أفرد لها بابا في كل كتابيه مغني اللبيب وشرح مقدمة الإعراب، ومما يلاحظ عنده أنه استهلّ كتابه الثاني بدراسة الجملة، ولعلّ في ذلك ما يدّل على شعوره بأهميتها وإدراكه أنّ الدراسة النّحوية ينبغي أن تنطلق منها إذا أريد من تلك الدراسة احترام الواقع والاحتفاظ بطابعه، إلاّ أنّ ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النّحوية، ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنّه لا يضيف شيئا إلا ما حصل بعد ولا يعتبر تلاقيا لما أهملته الدراسات القديمة من جوانب جديرة بالعناية لا يمكن التخلي عنها في دراسة شاملة للجملة"[1].

ولقد اختلف النّحاة القدامى حول مفهوم الجملة، فهناك فريق يؤيد أنّ الكلام والجملة مترادفان ولا فرق بينهما وفريق آخر فرق بينهما، لذلك نجد في كتب النحاة حيرتا وتأرجحا بين المصطلحين.

ومن بين النّحاة الذين ذهبوا إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان فنجد "سيبويه" في كتابه يقول" واعلم أنّ "قُلتُ" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو قلت: زيدٌ منطلق لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق ولا تدخل "قلت"، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه".[2]

[1]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث الغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ،ط1،1993م،ص33.
[2]-سيبويه ،الكتاب، ج1، ت عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1408ه، 1988م، ص192.

"الذي يفهم من كلام سيبويه أن الكلام هو الجملة المستقلّة بنفسها الغانية عن غيرها وجعل هذا مقابلا للقول".[1]

(فسيبويه) حسب رأي العديد من اللغويّين المعاصرين لم يعرف الجملة وإنّما تحدّث عنها في أبواب كثيرة على رأسها: باب المسند والمسند إليه والاستقامة في الكلام والفاعل وغيرها، ومن خلال ما تحدث عنه في هذه الأبواب أشار إلى البدايات الأولى في تحديد الجملة العربية.

"ولم يظهر مصطلح "الجملة" على شهرته، مع الدراسات النّحوية التي عاصرت كتاب سيبويه إذا أخذنا في الاعتبار أنّ كتاب سيبويه يعدُّ تمثيلا ناضجا للجهود النّحوية في هذه الفترة"[2]. مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير هذا الكتاب بالكتب التي جاءت بعده إلى يومنا هذا.

كما نجد" المبرّد" في كتابه "المقتضب" قد استخدم الجملة في باب الفاعل بقوله:" وإنما الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد".[3]

حيث يقصد بقوله أنّ الجملة مصطلح يتكوّن من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر فجعل الفعل والفاعل نظيرين للمبتدأ أو الخبر.

وعرف "الزّمخشري" في كتابه "المفصّل" الكلام فقال: "والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتّي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك أو في فعل، واسم نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ وتسمّى الجملة".[4]

[1]-محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوناتها أنواعها وتحليلها، مكتبة الآداب،د ط، ص18.
[2]-محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، د ط، ص21.
[3]-المبرّد، المقتضب، ج1، ت، محمد عبد الخالق عظيمة، د ط، 1415ه، 1994م، ص146.
[4]- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، ت سعيد محمود عقيل، المفصل في علم العربية، دار الجبيل، ط1، 1424ه،2003م،ص8.

إذ يقصد "الزمخشري "من تعريفه أن الكلام هو الجملة مع إفادة معنى يحسن السكوت عليه.

"وهذا التعريف الضّمني للجملة يتفق مع تعريفها في النحو التقليدي لدى الأوروبيّين إذ هي: التعبير عن فكرة كاملة بما يتضمّن مسندا ومسند إليه، وهذا التعريف لم يسلم من نقد العلماء الغرب".[1]

غير أنّ هذا يروم إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان.

أمّا ابن جنّي فيقول:" أما الكلام فكلّ لفظ مستقل، بنفسه مفيدٌ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحويّون الجمل، نحو زيدُ أخوك، وقام محمدٌ، وضرب سعيد وفي الدّار أبوك، وصه ، ورويدٌ، وجاء وعاء في الأصوات، وحسّ، ولد وأفّ، وأوّه فكلّ لفظ استقل بنفسه وجنَيتَ منه ثمرة معناه فهو الكلام".[2]

إذن "ابن جنّي" يرى أن الكلام يساوي الجملة وأنهما ما يؤدي معنى مفيدا مستقلاّ بنفسه سواء كانت كلمة مفردة أو مركب وأما ما لا يؤدي معنا مستقلا فسماه قولا.

ونجد في كتاب "السّيوطي" قول الشيخ محب الدين ناظر الجيش: "الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني: كل ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص".[3]

ونجد في مرحلة من مراحل التعريف بين هذين المصطلحين (الكلام والجملة) الرضّي الذي يقول" والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّنه الإسناد الأصلي سواءا كانت مقصودة لذاتها أولا كالجملة التي هي خبر للمبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة أولا ينعكس".[4]

---

[1]- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، ص20.

[2]- ابن جني أبي عثمان ، بتحقيق محمد على النجار، الخصائص، ج1/ المكتبة العلمية، د ط، ص17.

[3]- السّيوطي جلال الدين، ت، عبد العالي سالم المكرم، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص8-9.

[4]- حسين منصور الشيخ ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، دار فارس، ط1، 2009م، ص40.

ومن النّحويين الذين فرقوا أيضا بين الكلام والجملة نجد ابن هشام في كتابه مغني اللبيب، حيث يقول: "شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخصّ منها لا مرادف لها.

الكلام: هو القول المفيد بالقصد.

والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

وبالجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك "قامَ زيدٌ" والمبتدأ والخبر ك "زيدٌ قائمٌ" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضربَ اللّصُ" و"أقائم الزّيدان" و"كان زيدٌ قائماً" و"ظننته قائماً".

وبهذا يظهر لك أنّهما ليس بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب "المفصّل"، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة، والصّواب أنّها أعلم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافهما ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام".[1]

ونجد أنّ" ابن هشام "نحى منحى "الرّضي" في فصله الكلام عن الجملة مبشرا إلى أن هناك من النحات الذين يساو بين الكلام والجملة، ونادوا بالترادف بينهم معتمدين على أنّ التركيب لا يكون إلا في الجملة.

"أمّا الكلام –بصيغته– مصدر يصلح كما يصلح له الجنس ولا يختص بعدد دون غيره من الكلمات، ولكنّهم على حدّ تعبير "ابن جنّي "سمّوا ما كان من الألفاظ تامّا مفيدا كلاما. لأنّه في غالب الأمر وأكثر الحال، مضّر بصاحبه وكالجار له".[2]

وقد ورد في كتاب "الأشباه والنظائر" للسّيوطي: "وقال الشيخ بهاء الدين النحاس(في تعليقه على المعرّب): الفرق بين الكلام والجملة: أنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين، وتسمّى الهيئة الاجتماعية، وصورة التركيب، وأنّ الجملة تقاس

[1]- ابن هشام الأنصاري، ت، محمد محي الدين عبد الحميد، مغني لبيب، المكتبة العصرية حيدا بيروت، ج1، ط1411ه 1991م، ص431

[2]- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، د ط، ص19.

باعتبار كثرة الأجزاء التي تغير فيها التركيب، لأنّ لكل مركب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه والوحدة هيئة الحاصلة في تلك الكثرة". [1]

وهنا يظهر الفرق الحاصل بين الكلام والجملة وتذكر أيضا عزيزة فوال بابتي" في كتاب "المفصّل في النّحو" أنّ الجملة هي: "كلام مفيد مستقل ذهبت جماعة النحاة أنّ الجملة والكلام مترادفين وأنّ الحقيقة عدم صحّة ذلك لأنّ الجملة أعّم من الكلام، لأنّ الكلام يشترط فيه الإفادة، والجملة قد تكون مفيدة وغير مفيدة في بعض الأحيان". [2]

ومن خلال المفهوم الاصطلاحي للجملة نستنتج أنّ النّحاة القدامى انقسموا إلى فريقين في تحديدهم لمصطلح الجملة فالفريق الأول على رأسهم "ابن جنّي" يرى أصحابه أنّ الجملة والكلام مترادفان وربطوا في تحديدهم لأبعاد الجملة بين التركيب والفائدة.

أمّا الفريق الثاني كالرّضي وابن هشام، وعزيزة فوال بابتي فقد رأوا أنّ الجملة على خلاف الكلام فهذا الأخير يشتمل على الإسناد إلى جانب الفائدة أما الجملة فهي تشتمل على عنصر واحد وهو الإسناد ويرون أنها أعم من الكلام لأنها تكون مفيدة وغير مفيدة.

المطلب الثاني: أقسام الجملة عند القدماء

تنقسم الجملة بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها القدماء والتي تنحصر في ثلاثة منطلقات، منطلق تركيبي ومنطلق وظيفي عام، ومنطلق يتعلق بمحل الجمل.

أولا : المنطلق التركيبي

أ- من حيث طبيعة المسند إليه:

فنجد عند القدماء أنّ المنطلق التركيبي لديهم درس من حيث طبيعة المسند إليه (الجملة الاسمية، الفعليّة، والظّرفية والشرطيّة).

"فقد اعتمدوا فيه على ما تبدأ به الجملة من حيث المفردات فإن بدأت بفعل سميت جملة فعلية، وإن بدأت بظرف سميت ظرّفية، وإن بدأت بشرط سميت شرطيّة، يقول أبو

[1]- السّيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج3-4، ص9.

[2]- عزيزة فوال بابتي، المفصل في النحو العربي، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، 1413ه، 1992م، ص419.

علي الفارسي: وأمّا الجملة التي تكون خبرا فعلى أربعة أضرب، أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث، أن تكون شرطا وجزاء، والرابع أن تكون ظرفا." وتابعه في ذلك عبد القاهر الجرجاني والزمخشري"[1].

"فأنواع الجمل عند أبي علي وعبد القاهر والزمخشري أربعة وعند ابن هشام ثلاثة والشائع عند النّحويين أن الجملة نوعان اسمية وفعلية يقول عبد القاهر: فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهي في الأصل اثنان الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخبر"[2].

والواضح في هذا القول أن التقسيم كان أساسه ينحصر في الجملة الاسمّية والفعليّة.

"الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم كمحمّد حاضر. والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل نحو: حضر محمد وكان محمد مسافر وظننت أخاك مسافرا.

والمراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف واللفظات، فقولك (أقائم الرّجلان)و(لعلّ أباك منطلق) من الجمل الاسمّية،(وقد قام محمد) (وهل سافر أخوك) و(محمدا أكرمت) و(من أكرمت؟).

وقوله تعالى"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ ﴾[3] جمل فعلية"[4]

وبهذا نستطيع القول أن الجملة الاسمّية هي التي تبدأ باسم أما الفعلية فهي التي تبدأ بفعل.

ونجد "ابن هشام "في كتابه "مغني اللبيب" يقسّم الجملة إلى اسمّية وفعليّة وظرفية.

بحيث اعتبر **الجملة الاسمية هي:**" التي صدرها اسم، كزيد قائم"، وهيهات العقيق، وقائم الزّيدان عند من جوزة وهو الأخفش والكوفيون.

---

[1]- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوناتها أنواعها وتحليلها، ص 132-133.

[2]- المرجع نفسه ، ص133.

[3]- من الآية 7 سورة القمر.

[4]- فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1422ه، 2002م ،ص157.

والفعلية هي: التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضرب اللّصُ وكان زيدٌ قائما، وظننته قائما، ويقوم زيدٌ وقم.

والظرفية هي: المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو أعندك، وأفي الدّار زيدٌ، إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظّرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما".[1]

وأول من استخدم مصطلح الجملة الظرفية كان الزمخشري وآخر من استخدمه في التراث النحوي ابن هشام، وزاده ابن السّراج في التقسيم.

ونجد " ابن هشام" في كتابه "المغني" حول المقصود بصدر الجملة يقول: "مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه فلا عبرة مما تقدم عليهما من حروف، فالجملة من نحو "أقائم الزيدان" وأزيد أخوك. ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما اسمّية، ومن نحو "أقام زيدٌ" وإن قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، وهلاّ قمت، فعليّة"[2]

فيعتبر ابن هشام أنّ المسند والمسند إليه هما الركنان الأساسّيان في الجملة بحيث تكون هناك إفادة يحسن السكوت عليها.

وهو بهذا تكون قد قدّم المسند والمسند إليه بحقيقة نحويّة تتمثل في المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وما كان في موضع أحدهما بالإضافة إلى أنّ السّيوطي تطرق إلى نفس التقسيم (اسمّية، فعليّة، ظرفية)

أمّا عند عبد القاهر الجرجاني والزّمخشري فهي أربعة أقسام على عكس ابن هشام فهي ثلاثة (اسمّية، فعليّة وظرفية) ولكنها الأشهر عند النحويين، وهذا التقسيم الذي توصّلوا إليه كان من منظور التركيب الدّاخلي المكوّن للجملة، ولم تنحصر الجملة فهناك من العلماء الذين أدرجوا أقساما مضافة إلى سابقاتها، فنجد الزّمخشري وغيره ممن أضاف "الجملة الشّرطية" والصواب أنها من قبل الفعليّة.

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني لبيب في كتب الأعاريب، ج 1، ص433.
[2]- المرجع نفسه ، ص 433.

والجملة الشّرطية: هي على الأرجح جملة فعليّة فالجمل الشّرطية قد تبتدأ بحرف شرط، أو باسم شرط وهذا الأخير قد يرد عمدة وقد يرد فضلة نحو قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1]

فالعمدة هيّ المكون الرئيسي للجملة (المسند والمسند إليه) ويمكن لحرف الشرط أو اسم الشّرط أن يكون عنصران أساسيان في الجملة وإما أن يكون فضلة وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الجملة الشرطية في الأساس هي جملة فعليّة.

"ونقول حتى تأتي آتك" و"متى" ظرف زمان، وأينما تذهب أذهب معك، و"أينما" ظرف مكان وهذه كلّها فضلات، وهي مقدمّة في تأخير مثل قولنا (محمدا أكرمتُ)و (غدا أسافر) و(بينكما أجلس) فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المتقدّمة هنا، وإنّ العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشرط فهذه كلها جمل فعليّة".[2]

"والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيدٌ".[3]

ونحو:"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ "[4].

ونحو"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾ ﴾[5]

لأنّ هذه الآيات في رتبة التّأخير وكذا الجملة من نحو" يا عبد الله" وفي "قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾. [6]

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ ﴿٥﴾ ﴾[7]

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ ﴾[8] .

---

[1]- الآية 110 من سورة الإسراء.
[2]- فاضل صلاح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص160-161.
[3]- السّيوطي جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص50.
[4]- الآية 87 من سورة البقرة.
[5]- الآية 81 من سورة غافر
[6]- الآية 6 من سورة التوبة.
[7]- الآية 5 من سورة النحل.
[8]- الآية 1 من سورة الليل.

فصدور هذه الجمل هي في الأصل أفعال، وتقدرها مثلا في الجملتين الأخيرتين وخلق الأنعام، وأقسم باللّيل.

"وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاقا مجازيّا، لأن كل منهما كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك"[1].

"وزاد أبو علي الفارسي وليس الزمخشري كما زعم ابن هشام نوعا رابعا وهو الجملة الشرطية، وهي جملة قائمة برأسها لها مكوناتها وطرائق نظمها ولها دلالاتها التي تنبثق من أساس التعلق الذي تفتقر إليه الجمل الفعليّة وهو ما يميّزها عن غيرها من الجمل الأخرى".[2]

والذي ينظر بتمعن إلى هذه الجمل سابقة الذكر (اسمّية وفعليّة وظرفية وشرطيّة) يلاحظ أنها تختلف عن بعضها البعض في بنائها ودلالتها أيضا

ب- من حيث المسند:

تنقسم الجملة من حيث المسند إلى صغرى وكبرى وعلى حدّ تقسيمها عند "ابن هشام "في كتابه "مغني اللبيب".

الكبرى هي: الاسمّية التي خبرها جملة نحو"زيد قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم" .

الصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو"زيدٌ أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة ولا غير و"غلامه منطلق" صغرى لا غير لأنّها خبر، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار "غلامه منطلق"، وصغرى باعتبار جملة الكلام ومثله[3] قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴿٣٨﴾﴾ .[4]

[1]- السّيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ج3-4 ، ص9.

[2]- كريم حسين، ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عملن، ط1، 1425ه، 2005م 2005م ،ص23.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني لبيب، ص437.

[4]- الآية 38 من سورة الكهف.

غير أنّ التقسيم الذي كان شائعا من قبل لم يكن بالتقسيم الذي يحقق الدرس النّحوي، وتمّ توسيعه إلى صغرى وكبرى، ولم يكتف النّحاة بهذا فقسّموا الجملة الكبرى إلى ذات الوجه وذات الوجهين وهذا ما طرحه ابن هشام في قوله:"ذات الوجهين: هي اسمّية الصدر فعليّة العجز نحو "زيد يقوم أبوه" كذا قالو، وينبغي أن يراد عكس ذلك نحو: "ظننت زيدا أبوه قائم" بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه نحو "زيدٌ أبوه قائمٌ" ومثله على ما قدمنا نحو "ظننت زيدا يقوم أبوه".[1]

"وهذا التركيب للجملة قائم على النظر إلى التركيب الدالّفع للجملة ومن خلال هذا المنطلق لتقسيم النّحويين للجملة يمكن أن تتكون من الأنماط الآتية:

1-الجملة الاسمّية: الشّمس طالعة

2-الجملة الفعليّة: طلعت الشّمس

3-الجملة الظرفية:أعندك محمد؟ أفي المسجد عليّ؟

4-الجملة الشرطية: من يجتهد ينجح

5-الجملة الكبرى ذات الوجهين: محمد نجح أخوه، ظننت محمّدا حطّه حسن.

6-الجملة الكبرى ذات الوجه: محمد أخوه ناجح، ظننت محمّدا يسافر اليوم.

ووددت لو أنّ النّحويين عنو بما سمّاه ابن هشام الجملة الصغرى وأطلقوا هذه التسميّة على الجملة الواقعة نعتا، وصلة وحالا ومفعولا به، ونائب عن الفاعل، ومعترضة وأطلقوا الجملة الكبرى على الجمل المتضمنة للجمل الصغرى الواقعة في المواقع السابقة".[2]

وقد تتطرق ابن هشام إلى تقسيم الجملة الكبرى والصغرى، وأشار إلى كل من الجملة البسيطة والمركبة، بحيث تتكون الأولى من مسند ومسند إليه بمعنى أنها مفردة الإسناد أما الثانية فهي متعددة الإسناد.

[1]- ابن هشام الأنصاري، مغني لبيب ،ص440

[2]- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية،ص134.

ثانيا: من منطلق وظيفي: (الجملة الخبرية والجملة الإنشائية).

الجملة الإنشائية: نسبة إلى الإنشاء "وهو الكلام الذي ليس له نسبة خارجية يكون هو حكاية عنها" ولا تحتمل التصديق أو التكذيب.

الجملة الخبرية: نسبة إلى الخبر"وهو الكلام الذي له نسبة خارجية يكون هو حكاية عنها" وتحتمل التصّديق والتكذيب"[1]

وبهذا فكل كلام يوصف بصدق أو الكذب فهو خبر أما مالا يحتمل الصدق أو الكذب هو إنشاء "فقولك (السماء فوقنا)و(شربت البحر) و (أسافر غدا) كله خبر.

وأما الإنشاء فهو كلام لا يحتمل الصدق والكذب وهو على قسمين:

الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوبا كالأمر والنهي والاستفهام.

الإنشاء غير الطلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها".[2]

ونجد ابن هشام" أنّ الكلام مع الخبرية محتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية".[3]

غير أنّ هذا التقسيم كان معنوي وليس لفظي قياسا إلى مدى الصدق أو الكذب في الجملة أو عدمها، فكل ما يحتمل الصدق أو الكذب يعتبر جملة خبرية، وكل ما يدل على الإنشاء فهو جملة إنشائية.

"فقد قالوا الكلام خبر وطلب وإنشاء، وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع، ويرى ابن هشام أنّه ينحصر في الخبر والإنشاء، إذ كلها ترجع إليهما فقالوا الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله في الدرس اللغوي ولا سيما في دراسة الجملة، وقد سبق أن جعلنا للجملة محورا وهذا المحور يعني أن علاقة الإسناد هي لب الجملة في كل أنماطها السابقة فقد يتنوع وجه هذه العلاقة الإسنادية، ومن خلال هذا

[1]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص127.
[2]- فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص170.
[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني لبيب، ص208.

التنوع تبرز الوظيفة للإسناد التي تتسم الجملة بأسرها بسمة وظيفية كأن تكون جهة الإسناد الإثبات أو النفي أو التأكيد أو الاستفهام أو النهي .....الخ.

وقد عرف النّحويون الإسناد بأنه ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء والأخبار."[1]

فنستطيع أن نقول أن للإسناد دور كبير في تحديد نوع الجملة الإنشائية أو الخبرية.

ثالثا: من حيث الموقع

"وذلك عندما تكون الجملة في موقع الخبر أو المفعول به أو النعت أو الحال أو الصلة أو المضاف إليه، والمعطوف أو الابتداء أو الاستئناف، ومن ثمّ تحدّثوا عن الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب ومواضع كل منها وشروطها".[2]

أ-الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

فمن الشائع أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب في التراث النحوي سبعة، غير أنّ السّيوطي جعلها 12 قسما.

"فالأولى الابتدائية وتسمّى أيضا المستأنفة، وهو أوضح لأنّ الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ،ولو كان لها محل، فالجملة المستأنفة نوعان:

أحدهما الجملة المُفتتّح بها النطق، كقولك ابتداء "زيد قائم" ومنه الجمل ليفتتح بها السّور.

والثاني الجمل المنقطعة عمّا قبلها نحو "مات فلان" رحمه الله وقوله تعالى: "قل سأتلو عليكم منه ذكرى إن مكنا له في الأرض"

ومنه جملة العامل الملغى لتأخّره نحو "زيدٌ قائم أظنُّ" فأمّا العامل الملغى لتوسطه نحو "زيدٌ أظنُّ قائم"، فجملته؟ أيضا لا محل لها ، إلاّ أنّها من باب جمل الاعتراض."[3]

إذن فالجملة المنقطعة عما قبلها هي عدم تعلق الجملة بما سبقها أو هيّ "عند النحاة عدم تعلق الجملة بما قبلها بإتباع أو إخبار أو حالية أو نحوها، سواء كان هناك انقطاع

[1]- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها،المرجع السابق ، ص132.

[2] - المرجع نفسه، ص135.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص441.

كامل في المعنى أو في اللّفظ ومثل ذلك في قَالَ تَعَالَى:﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦٥ ﴾[1]

فإن جملة "إن العزة لله جميعا" تعتبر منقطعة عمّا قبلها لفظا ومعنى".[2]

أمّا الجملة الابتدائية فقد تداول مصطلحها عند بعض اللغويين في مقابل الجملة الإستئنافية وذلك لعدة أسباب من بينها أنّ الجملة الاستئنافية لا تتناول الجمل المبدوء على أساس أنها لا تتعلق بما قبلها أما الجملة الابتدائية فهي التي تتكون من مبتدأ وخبر سواء كان لها محل من الإعراب أو ليس لها.

أمّا الجملة الاعتراضية فهي "الواقعة بين شيئين لإفادة الكلام تقويّة وتسديدا أو تحسينا".[3]

"وهيّ التي تعترض بين أجزاء جملة أخرى لتحقيق فائدة لفظيّة وفائدة معنويّة أو الفائدتين جميعا".

وتتم الجملة الاعتراضية في مواقع عديدة منها:

أ- بين الفعل ومرفوعه نحو قول الشاعر

شجاك أظنُّ-ربع الظّاعنينا ولم تعبا بذل العاذلينا

فإنّ جملة (أظنّ) قد اعترضت بين الفعل (شجاك) وفاعله (ربع)".[4]

ب-بين لفعل ومفعوله نحو قول الشاعر

وبدّلت و-الدّهر ذو تبدّل - هيفا دبورا الصّباوالشمّال

فقدت وقعت الجملة "والدّهر ذو تبدّل" معترضة بين الفعل "بدَّل" المبني للمجهول والمسند إلى الضّمير المستتر وبين مفعوله "هيفا" أي الريح الحارّة.

---

[1]- من الآية 65 سورة يونس.

[2]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص168.

[3]- فاضل صالح السّامرائي ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها،ص188.

[4]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص170-171.

ج-بين المبتدأ وخبره : نحو قول الشاعر

وفيهن-والأيّام يعثرن بالفتى - نوادب لا يمللنة ونوائح

فجملة: "والأيّام يعثرن "بالفتى" معترضة بين الخبر المقدّم "فيهنّ" والمبتدأ المتأخر نوادب.

د-بين ما أصله المبتدأ والخبر

نحو قول الشاعر

وإنّي لزام نظرة قبل التي لعلى-وإن شطت نواها-أزورها[1]

فإنّ جملة "وإن شطت نواها قد اعترضت بين لعلىّ" واسمها وخبرها وأزورها".

هـ-بين الشرط وجوابه نحو قوله تعالى

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ﴿٢٤﴾﴾[2] حيث نجد هنا أن الجملة "لن تفعلوا، تفصل بين فعل الشرط وجوابه.

و-بين القسم وجوابه كقوله تعالى:

"قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [3]

فجملة "فمن الحق والحق أقول" معترضة بين القسم.

-الجملة التفسيرية:" وهيّ الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"

وذلك نحو "قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴿١١﴾﴾ [4]

فالجملة الفعلية تؤمنون هي تفسير لكلمة تجارة.

والجملة التفسيرية لها حالتان:

[1]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية المرجع السابق، ص 170-171.
[2]- الآية 24 من سورة البقرة
[3]- الآية 85 من سورة ص.
[4]- الآية 10-11 من سورة الصف.

المجردة من حرف التفسير نحو :قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ﴾[1].

"فجملة خلقه من تراب" مفسرة للجملة السابقة عليها.

أمّا الجملة المقترنة بحرف التفسير نحو"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[2]

إذن فالجملة التفسيرية هي التي تفسّر ما قبلها أو تكشف حقيقة ما قبلها.

-جملة جواب القسم

"يرى جمهور النّحويين أنّ القسم "جملة تؤكد بها جملة أخرى" وأنّ الغرض من القسم توكيد المقسّم عليه سواء أكان نفيا أم إثباتا نحو: والله لأسافرّن، و والله لأسافر".[3]

ويتركب القسم من عدّة أجزاء كثيرة هيّ: جملة القسم إما فعليّة أو اسمّية، ومن الأداة والمقسّم به والمقسّم عليه، وفي بعض الأحيان تذكر جملة القسم وفي أحيان أخرى يستغنى عنّها والاكتفاء بها بقي من الأجزاء.

والقسم نوعان القسم الصريح والقسم المقدر

فالقسم الصريح نحو قوله تعالى:" قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يسٓ ﴿١﴾ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣﴾ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٤﴾ ﴾[4]

أما القسم المقدر فنحو قوله تعالى:"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا ﴾[5]

فجملة جواب الشرط تقع جوابا للقسم الصريح أو المقدّر.

---

[1]- الآية 59 من سورة آل عمران.

[2]- الآية 27 من سورة المؤمنين.

[3]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص177.

[4]- الآية 2-3-4 من سورة يس.

[5]- الآية 83 -84 سورة البقرة.

-**جواب الشّرط الغير الجازم:** "وأدوات الشرط الغير جازمة هي: لو، لولا، لومّا، لمّا، كيف، كلّما، إذا. وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣﴾ [1]

-**جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا:**

أدوات الشرط الجازمة هي: إن، إنّما، من ،مهما، حيثما، متى،أيّان، أين، أنّى ،أي.

والجملة التي تقع جوابا لإحدى هذه الأدوات ولم تقترن بالفاء الرابطة و بإذا الفجائية ليس لها محل من الإعراب". [2]

نحو قَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ۝١٦﴾ [3]

فالجملتان "يؤتكم" "ويعذبكم عذابا" ليس لها محلا من الإعراب.

- **صلة الموصول:**

"العلاقة بين الموصول والصّلة" أوضح من يدور حولها خلاف فالصلة هيّ التي توضحه وتبنيه وتحدده، تكشف ما به من غموض وتزيل ما فيه من لبس، وتضيء ما يكتفيه من ظلمات ،وهكذا يعتبر النحاة الصلة كالجزء من الموصول". [4]

ونجد عند "ابن هشام" في كتابه "مغني اللبيب "أنها "الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول نحو :"جاء الذّي قام أبوه" فالذي في موضع رفع صلة لا محل لها من الإعراب".[5]

"وصلة الموصول الاسمي أو الحرفي: فالأولى نحو "أقبل الذي فاز أخوه" فجملة "فاز أخوه" لا محل لها من الاعراب و(الذي) فاعل، وليس الموضع للصلة والموصول بل

1-الآية(1-2-3) سورة النصر.

2-عائشة ملكار، سهام دويفي، الجمل التي لها محل من الإعراب دراسة تركيبية دلالية سورة الفتح انموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في اللغة العربية وآدابها ، جامعة المدية، السنة الجامعية2007-2008، ص12.

3-الآية 21 من سورة الحشر.

4-علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص181-182.

5- ابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص 471.

الموضع للموصول فقط وأما الصّلة فلا محلّ لها من الإعراب بدليل ظهور الاعراب على الاسم الموصول في نحو "جاء الذي ضربته، ورأيت أيّهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته"وكذا في الذيّن واللّتين"[1] نحو "قَالَ تَعَالَى:﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾[2]

" فجملة بإتيانها منكم صلة موصول لا محل لها من الإعراب .

7-أما الجملة السابعة والأخيرة فهيّ:

"الجملة التّابعة لما لا محلّ له نحو" قام زيد ولم يقم عمرو"، إذا قدرّت الواو عاطفة، لا واو الحال". [3]

"وقد تصور بعض النحويين في هذا الموقف أن ثمة تعارضا بين كون الجملة التّابعة، وكونها لا محل لها، لأنّ الأصل في التّوابع أن يكون ذات محل إعرابيّة، كما في النّعت والعطف والتركيب والبدل، وقد خلى بعض النحويين من هذا التّعارض بأن القصد ليس (التبعية الاصطلاحية) التي ستلزم إثبات المحل الإعرابي بل (التبعية اللّغوية) أي التبعية بمعناها العام، وهيّ الاستلزام محلاّ إعرابيّا"[4]

وتكون التوابع في الجمل على صنفين العطف والبدل.

ب-الجمل التي لها محل من الإعراب:

"وهيّ التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه فتكون في موضع الخبر أو موضع المفعول به أو موضع المضاف إليه أو موضع الحال أو النّعت أو ما إلى ذلك فيكون لها محل من الإعراب وذلك بحسب الموقع الذّي وقعت فيه، فإن وقعت خبرا للمبتدأ كانت في محل رفع وإن وقعت خبرا كانت في محل نصب وإن وقعت مفعولا به كانت في محل نصب وإن وقعت مضافا إليه كانت في محل جر وهكذا".[5]

---

[1]-فاضل صالح السَامرائي، الجملة العربية، ص 194-195.

[2]-الآية 16 من سورة النساء.

[3]- ابن هشام، مغني اللبيب، ص 472.

[4]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص 183-184

[5]- فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها،ص195-196.

"ويشيع بين النحاة الذين رصدوا بصورة مباشرة علاقات الجمل الالتزام بعدد السّبع أيضا في عرضهم للجمل التي لها محل إعرابي، محدّدين الإطار العام لهذه الجمل بصلاحيتها للحلول محل المفرد ومن ثم أخذها حكمه، وهم يحدّدون هذه الجمل تفصيلا في:

1- الواقعة خبرا.

2- الواقعة حالا

3- الواقعة معمولا

4-الواقعة مضاف إليه.

5-الواقعة جواب لشرط جازم إذا اقترنت بالفاء أو إذا

6-التابعة للمفرد

7- التابعة لجملة لها محل إعرابي".[1]

أولا:"الجملة الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ ونصب في بابي المبتدأ وإنّ ونصب بابي كان وكاد، واختلف في نحو "زيدٌ اضربه، وعمرو هل جاءك" فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبريّة ، وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر، بناءا على أنّ الجملة الإنشائية لا تكون خبرا وقد مرّ إبطاله" [2]

ويجب في الجملة الواقعة خبرا أن تكون حامله لرابط يربطها بالمبتدأ كالضمائر مثلا فعدم وجود هذه الروابط يؤدي إلى تفكك الكلام واختلال المعنى .

ثانيا: "الجملة الواقعة حالا ومحلّها النصب

نحو قوله تعالى "ولا تمنن ولا تستكثر" [3]فإن جملة "تستكثر" في محل نصب حال أي لا تمنن مستكثرا" [4]

[1]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية ،ص185.
[2]- ابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص472.
[3]- الآية 6 من سورة المدثر
[4]- علي أبو المكارم ، مقومات الجملة العربية، ص194.

وإذا وقعت الحال جملة أو شبه جملة يشترط أن يكون صاحبها معرفة، لا نكرة، ويجب أن تكون جملة خبريّة ، لا إنشائية.

ثالثا: الجملة الواقعة مفعولا به

وهيّ كذلك محلها النصب، وتقع الجملة مفعولا به في ثلاثة مواضع "**أولهما** في بالحكاية بالقول"[1] نحو:"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٣٠﴾ ﴾[2]

"**ثانيها في ب(ظن) و(أعلم).**

فإن الجملة تقع مفعولا ثانيا ظن ومفعولا ثالثا لأعلم" [3]

نحو قوله تعالى"قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾[4]

ثالثها باب التعليق

والتعليق غير مختص بباب "ظن" بل يجوز في الأفعال القلبية المتصرفة.[5]

رابعا: الجملة الواقعة مضاف إليه

"ومحلها الجرّ باتفاق لأنّ المضاف إليه مجرور دائما بالإضافة أو المضاف على خلاف النحوين"

وتكون الجملة الواقعة مضاف إليه إمّا اسمّية أو فعليّة.

خامسا: الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية

الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم نحوقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ﴾[6]

---

[1]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية ، ص196.

[2]- الآية 30 من سورة مريم

[3]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية ، ص197.

[4]- الآية 99 من سورة الكهف.

[5]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص198-199.

[6]- الآية 18 من سورة الحج.

سادسا: الجملة التابعة لمفرد

وذلك نحو "قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ ﴾[1]

فجملة لا ريب جملة نعت ل"يوم" في محل جر، ومثل" هو يأمر وينهى فجملة "ينهى" في محل رفع معطوفة على جملة الخبر".[2]

توجد سبعة أنواع من الجمل التي لها محل من الإعراب وهناك من حصرها في تسع جمل على قول ابن هشام "–هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل من الإعراب في سبع– جار على ما قرّرُوا والحق أنها تسع والذي أهملوه، الجملة المستثناة والجملة المسند إليها".[3]

ويشترط في الجملة المستثناة أن تكون في استثناء منقطع.

سابعا: الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب

"وتكون محلها بحسب المتبوع لها من نصب أو رفع أو جرّ ولها بابين باب يكمن في العطف وهو الأكثر والآخر في البدل ففي الباب الأوّل نجد في العطف كما لو قلت: محمد عاد أبوه من السفر وسافر شقيقه، إذا قدرتُ أن الواو قد عطفت (جملة): (سافر شقيقه) على (جملة): (عاد أبوه) ومن ثم تكون الجملة في محل رفع".[4]

[1]-الآية 09 من سورة آل عمران

[2]-فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص200.

[3]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعاريب،ص491.

[4]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص205.

تصنيف أقسام الجملة عند العرب القدامى في جدول الآتي:

<table>
<tr><td colspan="3">أقسام الجملة عند القدماء</td></tr>
<tr><td rowspan="2">من منطلق وظيفي</td><td colspan="2">الجملة الخبرية</td></tr>
<tr><td colspan="2">الجملة الإنشائية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">من منطلق تركيبي</td><td>من حيث المسند إليه</td><td>جملة فعليّة، اسمّية، شرطية ظرفية</td></tr>
<tr><td>من حيث المسند</td><td>جملة صغرى وكبرى</td></tr>
<tr><td rowspan="2">من حيث الموقع</td><td>جمل لها محل من الإعراب</td><td>الجملة الواقعة خبر والواقعة حالا، والواقعة مفعولا به ومضافا إليه والواقعة بعد فاء أو إذا الفجائية، التابعة لمفرد والجملة التابعة لجملة لها محل.</td></tr>
<tr><td>جمل لا محل لها من الاعراب</td><td>الجملة الابتدائية- الاعتراضية- التفسيرية- جواب القسم- صلة الموصول-جواب الشرط غي الجازم- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.</td></tr>
</table>

المطلب الثالث: بنية الجملة عند القدماء

" يستطيع الباحث في النّحو العربي أن يضع تصورا متكاملا متناسقا لبنية الجملة العربيّة معتمدا الأصول والضّوابط التي صرح بها النّحاة، أو التي تضمّنتها معالجتهم وتحليلاتهم التّي ترتكز على أبعاد نظريّة ومتينة وتمثل علاقة الإسناد ونظريّة العامل محورين مهمّين في معرفة بنية الجملة العربيّة، لأنّ أولها مكوّن والآخر ضابط للمكوّنات كما تمثل الأركان الثلاثة (م) المسند و (م إ) المسند إليه و(ف) الفضلة مكونات الجملة العربيّة والركنان : المسند والمسند إليه يكونان البنية الأساسية للجملة العربيّة ، وعليها يقوم

المعنى الأساسي للجملة، ولذا سماها النّحاة كما ذكرنا العمدة وأمّا الركن الثالث الفضلة فهو عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا للبنية الأساسّية"[1]

وقد استعمل النّحاة القدماء المسند والمسند إليه على رأسهم سيبويه ووضع بابا خاصًّا بهما مبينا أنّ كل طرف مكمّل للطرّف الآخر وذلك حين قال:"وهما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا".[2]

"وذكرهما الفراء في معاني القرآن الكريم فقال في "ضقت به ذرعًا" فلما جعلت الضيق مسندا إليه فقلت "ضقت" جاء الذّرع مفسّرا له لأنّ الضّيق فيه، ثم تتابع ذكرهما فيما بعد فلا يكاد يخلو الكتاب من كتب النّحو من ذكر لهما، وما عدا المسند والمسند إليه هو "الفضلة" كالمفاعيل والحال والتمييز والتّوابع".[3]

"ويمثل هذين العنصرين(المسند والمسند إليه) البنية الأساسية للجملة والتي تعتبر النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته."[4]

فنجد أنّ الجملة الاسمّية مكونة من مبتدأ والذي يمثل المسند إليه والخبر المسند، فهذا يمثل البنية الأساسية لها، ومثال قولنا في ذلك العلم نور.

أمّا في الجملة الفعليّة فتكمن بنيتها الأساسية في الفعل المسند والفاعل المسند إليه نحو سقط الثلجُ.

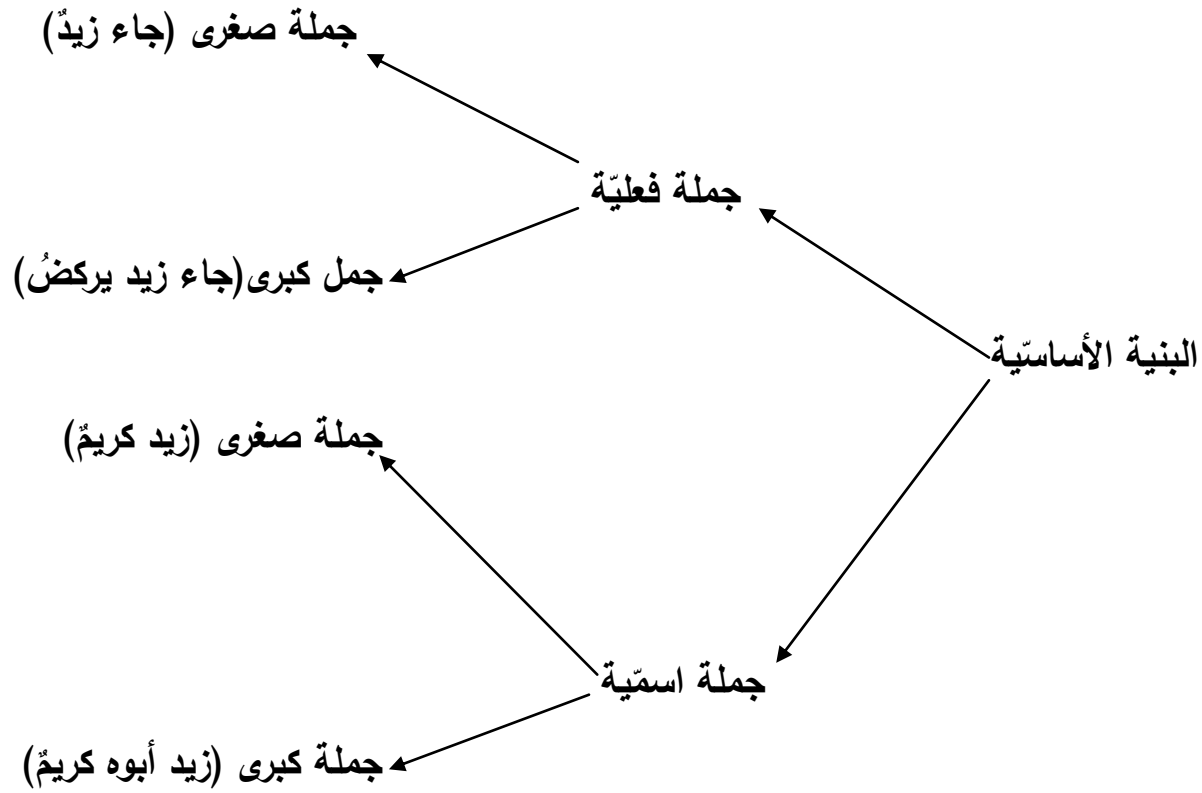
وقد ذكرنا سابقا أن ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) قسم الجملة إلى صغرى وكبرى، حيث أن هذه الأخيرة (يحتوي في داخلها تركيبا اسناد ياّ يكون أحد العناصر الاسنادية فيها التي يتعدد فيها الإسناد، ويمكن أن تكون اسمّية إذا كان خبرها جملة، نحو : زيدٌ قام أبوهُ، كما يمكن أن تكون فعلية نحو ظننت زيداً يقوم أبوهُ) .

[1]- عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص22-23.
[2]- سيبويه ، الكتاب، ص23.
[3]- فاضل صالح السّامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص13.
[4]- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، د ط، ص237.

أمّا الجملة الصغرى فهي التي يقع تركيبها الإسنادي عنصرا إسناديا في جملة أكبر منها، كما في (قام أبوه) و(يقوم أبوه) في الجملتين السابقتين وكل من الجملتين السابقتين: الكبرى والصغرى لا تحتمل وجهة في التحليل، كما في نحو: زيد أبوه غلامة منطلق .

فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامة منطلق صغرى لا غير وأبوه غلامة منطلق كبرى لا غير باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام، مثاله:"لكن هو الله ربي".[1]

ونلخّص قولنا في المخطّط الآتي:



غير أنّه لم يشترط النّحاة أن تدلّ هذه البنية على معنى تام ولذا قالوا في حدّها كما ذكرنا ما تضمّنت الإسناد الأصلي، سواءا كانت مقصودة لذاتها أولا، وليس معنى ذلك

[1]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية،ص122.

أنّهم يبيحون للمتكلّم أن يركّب من المفردات ما لا قيل للغة به كما يتصوّر وتدلّ هذه الأنظار على وعي تام بمراحل تكون البنية المختلفة للجملة العربيّة والتّنظير لها".[1]

[1]- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية،ص238.

المبحث الثاني: الجملة عند العرب المحدثين

المطلب الأول: تعريف الجملة

إن الدراسيين المحدثين كان فيما بينهم اختلاف حول مفهوم الجملة إذ أن كل باحث له مرجعيته التي يستوحي أفكاره منها إمّا من العرب القدامى، أو عن طريق الأخذ من النظريات الغربية الحديثة وبذلك تغير مفهوم الجملة نظرا لهذا التطور في الدراسات، فهناك من الباحثين من أعطى للجملة عناية خاصة وتعريفًا إمّا أن يكون مكملا لما تطرق إليه القدامى أو مغايرا له.

وعلى رأسهم "إبراهيم أنيس" الذي يحدّد مفهوم الجملة في قوله:

"إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر".[1]

ونلاحظ من هذا التعريف أنه يجيز أن تكون الكلمة المفردة جملة مادامت تحقق معنا تاما يحسن السكوت عليه بحيث أنه جمع بين الشكل والمحتوى للجملة، كما أنه استبعد قضية الإسناد في تركيب الجملة.

وقد وافقه"مهدي المخزومي" في تعريفه للجملة إلا أنّه خالفه في فكرة الإسناد التي اعتبرها مهمة في تكوين الجملة، فإمّا أن يكون هذا الإسناد لفظا أو مقدرا، حيث يقوم بتعريفها بطريقة مغايرة وذلك بقوله"الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي بين المتكلم به إن الصورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المسند إليه أو المتحدث عنه، أو المبني عليه،المسند، الذي يبنى على المسند إليه".[2]

---

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط 6،1978م، ص276.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقده وتوجيهه، دار الرائد العربي، ط2، 1406ه-1986م، ص31.

إذن "فمهدي المخزومي" يؤكد في قوله أنّ عدم توفر الإسناد في الجملة يؤدي إلى معنى غير تام وهذا ما يؤكد على تأثره بالنحاة القدماء في تحديده لمفهوم الجملة.

أمّا "عباس حسن" فقد عرف الجملة بقوله "الكلام أو الجملة": هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل مثل: أقبل ضيف فاز طالب نبيه، لن يهمل عاقل واجبا....".[1]

والذي يفهم من قوله هنا أنّه لا بد من توفر عنصرين مهمين في الكلام هما:" التركيب والإفادة المستقلة" فلا يمكن الاستغناء عن أحدهما. وفي بعض المواقف تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة ومثال ذلك "كأن تقول للضّيف: تفضل فهذا الكلام مركبا من كلمتين، إحداهما ظاهرة وهي: تفضل والأخرى مستترة، وهي: أنت".[2]

والأمر نفسه عند "عبده الراجحي" الذي اشترط الإفادة في الجملة وهذا ما يؤكد على تأثرهما بالنحاة القدامى في تحديد مفهوم الجملة.

ومن الواضح في تعريفه للجملة أنه لم يعتمد على معايير محددة فمنها من يتعلق بالجملة وقصرها وبدلالتها وتركيبها أو الصورة الذهنية لها.

ويرى" خليل أحمد عمايرة، أنّ الجملة هي: "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسميها الجملة التوليدية أو المنتجة بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية".[3]

وندرك من خلال هذا المفهوم ان "خليل أحمد عمايرة، صرح بأنّ الجملة هي عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تحتوي على معنا يحسن السكوت عليه أي الإفادة وهذا ما سماه بالجملة التوليدية.

[1]- عباس حسن ، النحو الوافي، دار المعارف، ط3، مصر، د ت، ج1، ص15.
[2]- المرجع نفسه،ص16.
[3]- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1404ه، 1984م، ص87.

أمّا الجملة عند "علي أبو المكارم" هي "نظام بين العناصر اللّغوية المؤلّفة لتؤدي معنى مفيد في الموقف أو السياق". [1]

إذ يفهم من كلامه أنه ربط الإفادة والإسناد بالجملة وقد ركز في قوله على العناصر اللغوية المركبة مستبعدا العناصر غير اللغوية.

أمّا بالنسبة "لمصطفى حميدة" في تعريفه للجملة على أنها "الجملة وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا، واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق".[2]

إذن هذا التعريف يقوم على فكرة الارتباط والربط والذي يمثل العلاقة الاسنادية في الجملة إضافة إلى السياق الذي يحكم استقلالها.

ولقد حذا حذوهم أيضا"محمد حماسة عبد اللطيف" فقال لتعريفه للجملة أنّها: "كل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ،ولو كان من كلمة واحدة".[3]

أمّا عبد الرحمان أيوب" فقد ذهب في تحديده لدلالة الجملة إما أن تكون حدثا لغويا أو نموذج تركيبي فيقول "ليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة ففي الجملة الواحدة مثل (هل قال؟) نموذج لتركيب الكلمات هو(أداة استفهام +فعل ماض) ونموذج من نغم Tone pattoun هو(نغم متوسط+نغم مرتفع هابط) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف+نبر شديد)الخ وتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكونُ الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها".[4]

[1]- علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب، ص105.
[2]- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان، ط1، 1997م، ص204.
[3]- محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د ط: ص57.
[4]- عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح ، د ط، ص126.

المطلب الثاني: أقسام الجملة عند المحدثين

لقد تعددت التقسيمات في الجملة العربية وتصنيفاتها عند المحدثين والتي اختلفت عمّا ذهب إليه القدماء إذ نجده إمّا في تغيير أسماء الأقسام أو الزيادة عنها فالقدماء مثلا قسّموا الجملة إلى اسمّية وفعليّة فالجملة الفعليّة عندهم تكون بدايتها بفعل والاسمية هي التي تبدأ بالاسم.

لكنّ "المخزومي" نظر نظرة مخالفة عمّا ذهب إليه القدماء إذ يرى أن الجملة الفعلية ليست ما بدئت بفعل وفي هذا الصدّد يقول:

"ومعنى هذا أن كلا من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية.

أمّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فإسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنّه إنما قدم للاهتمام به".[1]

ووافقه الرأي "خليل أحمد عمايرة" وذلك في قوله:"إن هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمّية والفعلية، –كما جاء عند النحاة– لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية، وهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم ولكنها أدرجوها الفعلية، وأُخَرْ صنفوها فعلية فحين أن لا فعل في صدرها".[2]

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أنه يوجد اختلاف حول هذا التقسيم فالجملة الفعلية حسب رأيهم لا تشترط أن تبتدئ بفعل، فحين أن هناك جمل تكون بدايتها باسم، فحين لا تعد اسمية.

أمّا "عباس حسن" فقد قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام معتمدا على فكرة الإسناد فقال: "إن الجملة ثلاثة أنواع:

[1]- مهدي المخزومي، في نحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

[2]- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص84.

أ- **الجملة الأصلية:** وهي التي تقتصر ركني الإسناد، أي على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله أو ما ينوب عن الفعل.

ب-الجملة الكبرى: وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية: نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته.

ج-الجملة الصغرى: وهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ".[1]

وقد اعتمد"عباس حسن" في تقسيمه للجملة عن ابن هشام لكنّه لم يصرح بذلك في كلامه، بالإضافة أنه ذكر تقسيما مغايرا للجملة في موضع آخر من كتابه وحصرها في قسمين اسمّية وفعليّة حيث يقول "فالجملة إما اسمية إما فعلية".[2]

غير أنّ "عباس حسن" ارتكز في تقسيمه على الجانب الشكلي للجملة متأثرا بذلك بالنحاة القدامى إلا أنّه أضاف قسم جديد وهو الجملة الأصلية.

بينما نجد أن "محمد حماسة عبد اللطيف" قسم الجملة باعتماده على الإسناد إلى ثلاثة أقسام وهي:

1-التامة الاسنادية:

وهي التي تشترط فيها وجود عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه) وقد أشار إلى ذلك في قوله"الجملة التامة وهي الجملة الاسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصودا بالذات ويلزم فيها نظام عنصري الإسناد".[3]

وتتفرع الجملة التامة إلى ثلاثة فروع على رأسها الجملة الاسمّية التي تتكون من مسند إليه ومسند أي (مبتدأ وخبر) وقد يكون المبتدأ ضميرا .

والجملة الفعلية فهي التي تتكون من فعل (مسند) وفاعل (مسند إليه) أو من (فعل ونائب فاعل) وقد يكون الفاعل ضميرا.

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي،ص16.

[2]-المرجع نفسه، ص466.

[3]- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص78.

وأما الجملة الوصفية فهي التي تتألف من "وصف،اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أوصفة مبالغة، أو اسم مفعول" +اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع مثل: أ ناجحٌ أخواك، ما حاضرٌ أنتم، ما محبوبٌ الخائنون الخ".[1]

وما يميزها أنها جملة تامة الخصائص من بينها عدم دخول النواسخ عليها.

2-الجملة الموجزة:

وهي التي يذكر فيها أحد عناصر الإسناد ويحذف الطرف الثاني ولا يقصد بالإيجاز الحذف وإنما الاختصار وتنقسم الجملة الموجزة إلى ثلاثة أقسام هي:

الجملة الفعلية، الموجزة،والجملة الاسمية"الموجزة والجملة الجوابية الموجزة.

"**فالجملة الفعلية الموجزة**" هي "كل فعل استتر فاعله وجوبا عند النحاة".[2]

والجملة الاسمية الموجزة: هي "كل اسم أفاد معنى مستقلا يحسن السكوت عليه عند ذكره.[3]

أمّا الجملة الجوابية الموجزة فيقصد بها "كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيا بنفسه معنيًّا في موقعه عمّا سواه، مفهما للمراد". [4]

اشترط أن يكون الإيجاز تاما في هذا النوع من الجمل وذلك بحسب الموقف الذي يقع فيه المتكلم فأحيانا يتطلب الإيجاز في الكلام وأحيانا أخرى يتطلب الاطالة.

3-الجمل غير الإسنادية

ويعني بها "الجمل التي يمكن أن تعد جملا إفصاحية أي أنها كانت في أول أمرها تعبيرا انفعاليّا يعبّر عن التعجّب، المدح والذّم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة ثم جمّد بعض عنا صرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال "[5] ويقسمها إلى سبعة أنواع:

[1]- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، المرجع السابق ، ص84.
[2] المرجع نفسه ، ص90.
[3]-المرجع نفسه ص91.
[4]-المرجع نفسه ص95.
[5]-المرجع نفسه ص97.

"**أولا: الجملة الخالفة:** مثل هيهات العقيق، أو عليكم أنفسكم.

وثانيا: الجملة التعجبية: على صيغة ما أفعله أو أفعل به، نحو ما أجمل السّماء، أجمل بالسّماء، ويقول الزمخشري عن الجملة التعجبية لا يتصرّف فيها بتقديم ولا تأخير ولا فصل إلا بأشياء محدودة ممّا يؤكد أنّها تركيب مسكوك كالأمثال.

ثالثا: جملة المدح والذّم: مثل نعم الرجل زيدٌ، أو نعم رجلاً زيدُ.

رابعا: جملة خالفة الصّوت: وهي أسماء الأصوات، وما وضع لخطاب مالا يعقل أو ما هو في حكمه من صغار الآدميين من أجل الزّجر أو الدّعاء أو لحكاية الأصوات، وهذه الأصوات لا ضمير فيها (بخلاف أسماء الأفعال) ويعدّ ابن جنّي خالفة الأصوات جملة مفيدة مستقلة ومثل لهَا ب "جاء وعاء في الأصوات"

خامسا: الجملة النّدائية: وما يدخل في حكم النّداء كالاستغاثة والنّدبة .

سادسا: الجملة الاسمية: وتعدّ من الجمل غير الإسنادية لأن القسم جملة إنشائية إفصاحية، لها صورها المسكوكة الخاصّة.

سابعا: الجملة الإغرائية والتحذيرية مثل إياك والشّر، أخاك أخاك".[1]

ولقد رفض"حماسة عبد اللطيف" أن تكون الجملة الشرطية قسم من أقسام الجملة لأنّه رأى أنّ الأداة لا تصلح إلاّ أن تكون للرّبط وهذا راجع إلى اعتماده على المعنى ألإسنادي في تقسيم الجملة إذ يقول في هذا الصدد "وقد صنّفت أنواع الجمل في العربية، بناء على فكرة الإسناد، إلى نوعين رئيسيين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية وأمكن بسهولة رد كل نماذج الأخرى إلى هذين النّوعين، فالجملة الشرطية –قد زادها الزمخشري وغيره–أمكن ردّها إلى الجملة الفعلية، وأما الجملة الظّرفية، وهي كما حدّدها ابن هشام".[2]

[1]- إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، التركيب بين القدامى والمحدثين، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد التاسع، ماي، 2010م،ص40.

[2]- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، د ط، ص37.

ويفهم من هذا القول أن الأصل في الجملة الظرفية والشرطية راجع إلى قسمين رئيسيين (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) وهذا ما نجده يتنافى مع ما ذكره سابقا أن الجملة التامة للإسناد تنطوي تحتها ثلاثة أنواع هي: الاسمّية ، الفعلية، والوصفية.

أمّا "إبراهيم أنيس" فقد ارتكز على فكرة الإسناد في تقسيمه للجملة حيث قسّمها إلى شقين:

أولهما :"تلك التي يشتمل على "فعل" يقوم فيها بعمل"المسند" مثل قوله تعالى:"

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ١٨٥﴾"[1]

وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ٧﴾" [2]

وفي مثل هذه الجمل قّد يكون "الفعل" على تلك الصيغة التي يسمّيها النّحاة بالماضي، أو قد يكون على تلك الصيغة الأخرى التي يسمّونها بالمضارع، ثم قد تكون الجملة في كل من الحالتين السابقتين، جملة مثبتة أو منفية".

إذ يشير في قوله هذا إلى الجملة الفعلية بالنظر إلى طبيعة المسند حسب نوع الجملة سواء أكانت ماضية أو مضارعة أو منفية أو مثبتة. [3]

ثانيهما:"الجمل التي لا تشتمل على فعل وهذه هي التي جرى عرفُ النّحاة والبلاغيين على تسميتها بالجمل الاسمية والتي يغلب أن يكون المسند إليه فيها اسما، والمسند وصفا مشتقا، فإذا كان المسند فيها اسما جامدا أوّلوه بمشتق ليتحقق فيها ركنا الإسناد، وإذا كان المسند جارا ومجرورا أوّلوه بكلمة "مستقر" وهكذا".[4]

ويتكلّم في هذا الموضع عن الجملة الاسمية ويقسمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ- الجمل التي يكون فيها المسند نكرة والمسند إليه معرفة مثل: الجهل ظلام.

ب- الجمل التي يكون فيها كل من المسند والمسند إليه نكرة.

---

[1]- الآية 185من سورة البقرة.

[2]- الآية 7من سورة البقرة

[3]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ،ص306-307.

[4]-المرجع نفسه، ص318.

ج- الجمل التي يكون فيها كل من المسند والمسند إليه معرفة مثل: زيدُ الواقف ،الواقف زيدُ.

إن من يمعن النّظر في التقسيم الذي وضعه" إبراهيم أنيس" يجدّ أنّه قد صنّف الجمل مع مراعاته لطبيعة المسند بغضّ النّظر عن موقعه.

كما قسّم "عبد الرحمان أيوب" الجملة إلى قسمين: إسنادية وغير إسنادية حيث يقول:"فعندنا أن الجمل في اللغة العربية نوعان: إسنادية وغير اسنادية والجمل الاسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية -أمّا الجمل غير الإسنادية، فهي جملة النّداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب- وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرّد تأويل النّحاة لها بعبارات فعلية".[1]

وما نلاحظه في قوله هذا أنّه لم يوافق النّحاة القدامى في اعتبارهم لجملة النّداء وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب من الجمل الفعلية حيث قام بتصنيفها ضمن الجمل غير الاسنادية.

المطلب الثالث: بنية الجملة عند الدّارسين المحدثين

إنّ الغاية من دراسة بنية الجملة عند المحدثين هي الكشف عن أجزائها وإبراز العناصر المركّبة لها بحيث تشكل هذه العناصر في ترابطها معنى مفيد الحسن السّكوت عليه.

ومن بين الذين درسوا بنية الجملة "عبد الرّحمان أيّوب "في كتابه "الدراسات النقدية في النّحو العربي" حيث اتبع المدرسة التوزيعية تابعة للمنهج الوصفي، "ويتمثل ذلك في استبعاد التعليل الفلسفي المنطقي، واعتماد الشكل والوظيفة أساسا في تطبيق الوحدات اللّغوية ، واستبعاد المعنى من التحليل اللغوي".[2]

[1]- عبد الرحمان محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص139.
[2]- عبد لحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية،ص66.

إذ نجده لم يوافق القدامى في النموذج التركيبي وفيما ذهبوا إليه بأنّ الجملةّ المركّبة تتكون من عدّة كلمات ، ولكن لم يفرقوا بينها باعتبار أن لكل واحدة منهم لها خاصية تميزها مثل: النّبر و التنغيم.

بالإضافة إلى ذلك أيضا نجد عدم موافقته لقولهم أنّ كل من الفعل والخبر يمثلان المسند، أمّا المبتدأ والفاعل يمثلان المسند إليه، ولكن " عبد الرحمان أيوب " لا يجد هذا التقسيم صوابا ، إذ يرى أنّ الجملة تحتوي على المسند إليهما كقولنا: "جالس"(مبتدأ) محمّد(فاعل).

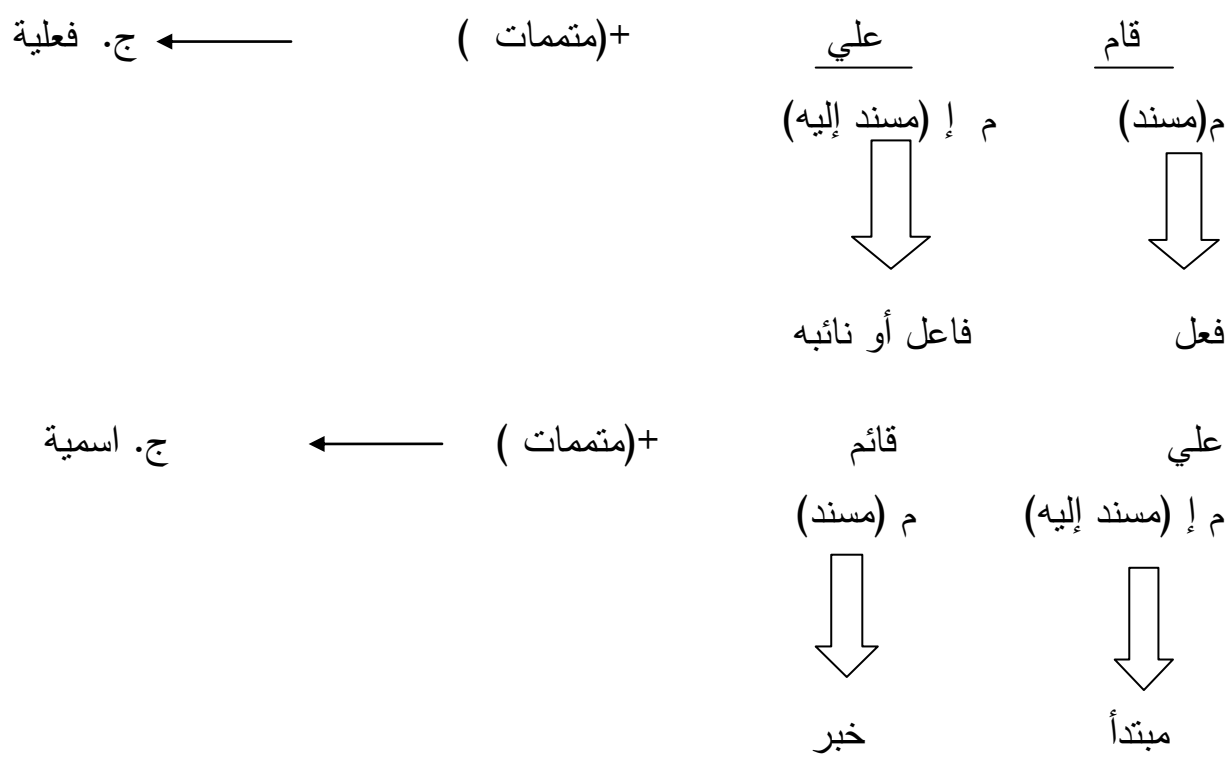
و" كان رفضه التقدير في الجملة العربية الذي قال به النّجاة، من منطلق التزامه بالمنهج الشكلي الذي تبنّاه وهو منهج تخطّته الدّراسات اللّغوية، لأنّ الاقتصار على الشكل لا يقدّم فهما صحيحا للّغة".[1]

ونفهم من هذا القول أنّ" عبد الرحمان أيوب" يرفض فكرة التقدير في الجملة الذي طرحه النحاة وهذا نظرا لإتباعه واقتصاره على المنهج الشكلي.

"أمّا محمد شاوش " في كتابه " ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية"، والذي اعتمد فيه على تحليل الجملة من حيث مكوّناتها ووظائفها من منطلقين هما (منطلق معنوي ،ومنطقي)، وهي تتفرّع أولا: من مكوّنات ضرورية ويقصد بها (فعل + فاعل أو نائبه)، ومكونات غير ضرورية (المفعولات والحال والتمييز) وثانيا: التي لا تعتبر من مكوّنات الإسناد وهي :(الصفة والموصوف ، شبه الجملة، المضاف والمضاف إليه، المبدل والمبدل منه، الظرف والمظروف، الجار والمجرور)". [2]

[1]- عبد لحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية ،ص67.
[2] - ينظر إلى عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص68.

وما نلاحظه من هذا أنّ " محمد شاوش" ينظر إلى بنية الجملة من مستويين مع اعتباره بإمكانية المتمّمات أن تكون مكوّنا أساسيا لها، وهذا ما نجده في المخطط الآتي:



يرى مهدي المخزومي أنّ الجملة لا تؤدي معنى تامّا يحسن السكوت عليه إلاّ إذا تربعت على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

المسند إليه والمسند والإسناد الذي يربط بينهما، فيقول في هذا الصدّد:" والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصّور الذّهنية التامة التي يصحّ السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية وهي : (1)المسند، أو المتحدث عنه أو المبني عليه و (2) المسند الذي يبنى على المسند إليه ، ويتحدث به، و (3) الإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه.

فقولنا:" هب النسيمُ" جملة تامة عما تم في الذهن من صورة تامة قوامها:

"المسند إليه، وهو (النسيم)، والمسند وهو(هبَّ) ثم إسناد الهبوب إلى النسيم".[1]

فالجملة عند مهدي المخزومي تبنى على ثلاثة أركان رئيسية، متمثلة في المسند والمسند إليه والعلاقة الإسنادية التي تربطهما سواء كان في الجملة الاسمّية أو الفعليّة، ففي الجملة الفعليّة كما رأينا في القول السّابق يكون الفعل مسند والفاعل مسند إليه أما الجملة فيكون المبتدأ مسندا إليه والخبر مسند، إلاّ أنه يجيز أن تخلو الجملة من أحد طرفيها (المسند والمسند إليه) لكن لفظا وليس معنا حيث يقول:" وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلّها، قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظا، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره، كخلوها من المسند إليه في نحو قول المستهلّ:" الهلال والله"، فإذا السّبع، أو نحو قولك:" زيدٌ" في جواب من قال لك: من كان معك أمس، ونحو قولهم: " لولا عليُ لهلك عمر".[2]

إذن فهو يرى ضرورة النظر في خلوّ الجملة من المسند إليه لفظا أو من المسند لأنّه يسهلُ علينا تقديره.

وهو يوجب فكرة الإسناد في بناء الجملة وتركيبها على عكس إبراهيم أنيس الذي لم يشترط الإسناد في تركيب الجملة، ويجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة وهذا يفهم من قوله:" هي: أقل قدر من الكلام" فهو لا يهتم بالجزء المحذوف من الجملة وإنّما يهتم لفائدتها حتى وإن كانت الجملة في أقصر صورة.

كما أنّه يولي اهتمامه بموضع عنصري الإسناد في الجملة ، فهو يجيز أن يتغير موضع أحدهما فيتقدّم أو يتأخّر و هذا ما ورد في قوله : " لا شك أن تحديد موضع المسند

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

[2]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص277.

إليه في جملة من الجمل يترتب عليه أن يتحدد أيضا موضع المسند فتقدم أحدهما يستلزم تأخر الثاني والعكس صحيح".[1]

فتقدم أو تأخر أحدهما لا يؤدي إلى الإخلال بالمعنى، إذن فهو يجمع بين معياري الشكل والمضمون في الجملة.

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص306.

الفصل الثاني :الجملة العربية عند عبد القاهر الجرجاني و إبراهيم أنيس

المبحث الأول:عبد القاهر الجرجاني و دلائل الاعجاز

المطلب الأول:السيرةالذاتية للكاتب

المطلب الثاني :التعريف بالكتاب

المطلب الثالث :النّظم

المبحث الثاني :من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس

المطلب الأول :السيرة الذاتية عن الكاتب

المطلب الثاني :التعريف بالكتاب

المطلب الثالث :الجملة العربية

المطلب الرابع :أوجه التّشابه و الاختلاف للجملة عند العرب القدامى و المحدثين

المبحث الأول: عبد القاهر الجرجاني ودلائل الإعجاز

المطلب الأول: السّيرة الذاتية للكاتب

"ولد عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد ،أبو بكر الجرجاني في جرجان و بها توفيّ سنة 1078/471 ،و نهر بها من ينابيع العلم على يد شيخيه ابي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني و ابي الحسن محمد بن عبد الوارث الفارسي النحّوي،و قد وعى بعد ذلك ثقافة عصره ،و تمثّل تراث أسلافه" [1].

فقد تأثر في كتبه بكثير من علماء اللّغة الذين سبقوه كالآمدي و الجاحظ و العسكري.

"وقد استطار ذكره و انتشر صيتة ،فغدا قبلة طلاّب العلم يرحلون إليه من كل حدب وصوب في النحو ،و قد تعدّدت جوانب ثقافته بتنوع اطلاعه فصنّف في البلاغة و الأدب والنقد و تفقه في الدّين حتّى عدّ في طبقات فقهاء الشافعيّة غير أنه برع في علمي البلاغة والنحو" .[2]

و في علوم شتى أخرى كالصّرف و النّقد و الأدب فقد كان عالي المكانة في جميع الفنون ،و له مؤلفات عديدة في النحو و البلاغة و القران و الأدب و الصّرف .

"فمن مؤلفاته النّحوية التي وصل الينا خبرها :

1- الايجاز و قد اختصر فيه كتاب الايضاح .
2- التلخيص و به شرح كتاب الجمل شرحا مقتضّبا .
3- الجمل ، أو الجرجانية .

[1]- ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني بن محمد الجرجاني ،حققه و قدم له علي حيدر ،الجمل ، دمشق ، د ط، 1392 هـ -1976 م ،ص 2 .
[2]- المرجع نفسه، ص3.

4-العوامل المئة في النحو :و لعلّ هذا الكتاب اول كتاب في العوامل وصل إلينا ،و كان له صدى كبير فيما بعد ،فشرح شروحا كثيرة و ترجم الى التركيّة ،كما نظم بها شعرا .

5-المغني و قد شرح به كتاب الايضاح و التكملة لابي علي الفارسي ،في ثلاثة مجلدات.

و مؤلفاته في البلاغة :

1- أسرارالبلاغة

2- دلائل الاعجاز

و من مؤلفاته في القرآن :

1- الرسالة الشافية في الإعجاز

2- شرحان على كتاب اعجاز القران لأبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي .

3- شرح الفاتحة

و له في الأدب :المختار و دواوين المتنبي و البحتري و أبي تمام .

و في الصرف :كتاب سمّاه "العمدة في التصريف" .

و ذكر له ابن قاضي في شهبة كتابا في العروض كما ذكر له كتابان لم يعرف موضوعهما ،و هما التذكرة (2) المفتاح" .[1]

المطلب الثاني :التّعريف بكتاب دلائل الاعجاز

كتاب دلائل الإعجاز لمؤلّفه عبد القاهر الجرجاني ،هو كتاب جمّ المحاسن ،كثير الفوائد و هو بحر كبير تملؤه قضايا النّحو و البلاغة و اللفظ و مسائل ،اخرى كثيرة و هو

[1]- ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني بن محمد الجرجاني ،حققه و قدم له علي حيدر ،الجمل، ص 2

دليل إعجاز القرآن الكريم ،و السبب الرئيسي لتأليفه هو الرّد على المعتزلة في تعظيمهم للفظ وقولهم بالصرفة ،فقد تمحور هذا الكتاب على مجموعة من الفصول و العناوين ،كانت بدايتها عبارة عن تقديم موجز حيث قال في هذا الصدّد "هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على اصول النّحو جملة ،و كلّ ما به يكون النّظم دفعة و بنظر منه في مرآة ترجمة الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التفت له حتى رآها في مكان واحد".[1]

و قد تكلم فيه عن النّظم و قال بأنه "تعليق الكلم بعضها ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض "[2].

و في نهاية تقديمه يأتيبأبيات شعريّه يتساءل فيها عن سر الإعجاز القرآني .

ثم يضع فصلا آخر يقدّم فيه أنماطا كثيرة من بلاغة اللّفظة المفردة كالكناية و المجاز والاستعارة ،حيث يعرّف الكناية فيقول " و المراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم اثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللّفظ الموضوع له في اللّغة و لكن يجيء إلى معنى هو ثاليه وردفه / في الوجود ،فنومئ به إليه و يجعله دليلا عليه / مثال ذلك قولهم :

"هو طويل النّجاد" ،يريدون طويل القامة :"و كثير رماد القدر " "يعنون كثير القرى".[3]

أمّا المجاز فيقول فيه "أما "المجاز" فقد عوّل النّاس في حدّه على حديث النّقل،وأنّ كلٌ لفظ نقل عن موضوعه فهو "مجاز" و يعرف الاستعارة أيضا فيقول :

[1]- ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ،قراه و علق عليه ابو فهر محمود و محمد شاكر ،دلائل الاعجاز ،مكتبة الخانجي ط 3 ،1413 هـ 1992م ،ص 3.

[2]- المرجع نفسه ،ص 4.

[3]- المرجع نفسه ، ص66.

"فالاستعارة ان تريد تشبيه الشيء بالشيء،فتدع أن تفصح بالتشبيه و تظهره،و تجيء الى اسم المشبه به فتغيره المثبتة و تجريه عليه ،تريد أن تقول :"رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته و قوة بطشه سواء "،فتدع ذلك و تقول :رأيت اسدًا".[1]

و أعطى لكل منهاأمثلة كثيرة .

ثم يتكلم بعد ذلك على تفسير "النّظم" و أسراره و حقائقه فيقول عنه " و اعلم أن ليس "النّظم" إلاّ ان تضع كلامك الوضع الذّي يقتضيه "علم النحو" و تعمل على قوانينه و أصوله،و تعرف مناهجه التّي نهجت فلا تزيغ عنها،و تحفظ الرّسوم التّي رسمت لك فلا تخّلَّ بشيء منها".[2]

فهنا يبرز الجرجاني مكانة النحو في النّظم و علاقتهما ببعضهما و بعد ذلك يعرض فصولا كثيرة لبلاغة النّظم أولها فصل التقديم و التّأخير،و يقول فيه "هو باب كثير الفوائد،جمُّ المحاسن،واسع التصّرف،بعيد الغاية،لا يزال يفتر لك عن بديعة و يفضي لك إلى لطيفة،و لا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه و يلطف لديك موقعه ،ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطف عنك،أن قدّم فيه شيء،و حول اللّفظ عن مكان الى مكان ".[3]

و من أمثلة التقديم و التأخير نجد تقديم الخبر على المبتدأ،و تقديم المفعول على الفاعل و بعد ذلك تكلّم عن مكانة العلم ،فيقول " فإنَّا تصّفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشّرف و نتبيّن مواقعها من العظم ،و نعلم أيّأحقُ منها بالتقديم و أسبقُ في استيعاب التعظيم ،و جدنا العلم اولاها بذلك ،و أولها هناك ،إذ لا شرف إلاّ وهم السّبيل إليه ،و لا خير إلاّ و هو الدّليل عليه ،و لا منقبة إلاّ و هو ذروتها و سنامها و لا مفخرة إلاّ و به صحتها و تمامها ".[4]

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 66.
[2]- المرجع نفسه ، ص 81.
[3]-المرجع نفسه ، ص106.
[4]-المرجع نفسه، ص 4.

و بعد ذلك يضع فصلا في الكلام على من زهد في رواية الشّعر وحفظه ،وذمّ الاشتغال بعلمه و تتبُّعه حيث قام في هذا الفصل بالرّدّ على من ذمّ الشعر و الدفاع عنه ،كما تحدث بعد ذلك عن خطأ من يزهد في النّحو و احتقارهم له فقال :" و أمّا زهدهم في النحو و احتقارهم له ،و اصغارهم أمره ،و تهاونهم به ،فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذّي تقدم و أشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله ،و عن معرفة معانيه".[1]

فقد شبّه من يزهد النّحو بمن يصّد كتاب الله عزّوجّل ،كما تكلم عن خطأ من يزهد في العلم بمعاني البيان و الفصاحة و البلاغة و تكلّم عن معنى هذين الأخيرين.

إضافة الى هذا تحدث عن الخطأ في تقسيم التقديم و التأخيرإلى مفيد و غير مفيد حيث قال :" و اعلم أن من الخطأأن يقسم الامر في تقديم الشيء،و تأخيره قسمين ،فيجعل مفيدًا في بعض الكلام ،و غير مفيد في بعض :و أن يعلّل تارة بالعناية".[2]

كما أنّه قد عرض بعض مواضع التّقديم و التّأخير كمسائل الاستفهام بالهمزة و الفعل الماضي و النّكرة و تقديمها على الفعل في الاستفهام .

ثم بعد ذلك تحدّث عن وجه آخر للبلاغة النّظم و هو الحذف فقال عنه "هو باب دقيق المسلك ؟،لطيف المأخذ عجيب الأمر ،شبيه بالسّحر ،فإنّك ترى به ترك الذّكر ،أفصح من الذّكر ،و الصمت عن الإفادة ،أزيدُللإفادة و تجده أنطق ما يكون إذا لم تنطق ،و أتمّ ما يكون بينا إذا لم يكن".[3]

فقد تكلم عن حذف المبتدأ و حذف الفعل و إضماره و حذف المفعول به.

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق،ص 28.
[2]- المرجع نفسه، ص 110.
[3]- المرجع نفسه، ص 146.

و بعد هذا وضع فصلا تكلّم فيه عن الفروق في الخبر و تقسيمه ،كالخبر الذي هو جزء من الجملة و الخبر الذي ليس بجزء منها و الفرق بين الخبر صفة مشبهة و الخبر إذا كان فعلا و فروق الخبر في الاثبات و غيرها من الأمور .

كما قد تكلم عن الفروق في الحال كالحال و مجيئها جملة مع الواو تارة و بغير واو تارة اخرى .

"فمثال مجيئها مع الواو قولك :"أتاني و عليه ثوب ديباج" ، " ورأيته و على كتفه سيفٌ" ،و "لقيت الامير و الجندُ حواليه" ،و "جاءني زيدٌ و هو متقلّدٌ سيفه" ،و مثال مجيئها بغير "واو" "جاءني زيدٌ يسعى علامة بين يديه".[1]

أمّا الفصل الذي يلي بعده فقد كان حول الفصل و الوصل حيث تكلّم في هذا عن فائدة العطف في المفرد و قال " و معلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأوّل،و أنّه إذا اشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب،نحو أنّ المعطوف على الموضوع بأنّه فاعل مثله و المعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به أو فيه و له شريك في ذلك".[2]

ثم عرض فصولا شتى في أمور "اللّفظ" و "النّظم" ،فيها شحذّ للبصيرة و زيادة كشف عمّا فيها من السّريرة،كالكلام عن خطأ بعض من يتكلّم في شأن البلاغة،و كلام الجاحظ في شأن اعجاز القران الكريم و غيرها من أمور أخرى لم نذكرها .

ثم تحدّث بعد ذلك عن القصر و الاختصاص و وضع فصلا في مسائل إنمّا و مواقعها و قال فيها"و اعلم انّها تفيد في الكلام بعدها ايجاب الفعل لشيء و نفيه عن غيره".[3]

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، المرجع السابق، ص 202.
[2]- المرجع نفسه، ص 222-223.
[3]- المرجع نفسه، ص 335.

و تكلّم أيضا عن الاختصاص إذا كان بما و إلاّ .و قال في هذا الصدّد :

"و اعلم أنّه إذا كان الكلام "بما" ،و "إلا" كان الذّي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه ،و في المبتدأإن قدمت الخبر :أوضح و أبينُ ،تقول : "ما زيدٌإلاّ قائمٌ" فيكون المعنى أنّك اختصصت عليها بجعله صفة له ،و تقول "ما قائم إلاّ زيدٌ" ،فيكون المعنى أنّك اختصصت زيدا بكونه موصوفا بالقيام ،فقد قصرت في الأوّل الصفة على الموصوف وفي الثاني الموصوف على الصفة ".[1]

و يعود بعد ذلك من جديد و يعرض في فصل آخر عن اللّفظ و النّظم حيث يقوم بإزالة الشبهة في شأن "النّظم و الترتيب".

و بين أنّ "النّظم" هو توخّي معاني النّحو في معاني الكلم" .[2]

و تحدث بعد ذلك في أنّ الفصاحة و البلاغة للمعاني و بين أنّ الفصاحة وصف للكلام بمعناه لا بلفظه مجردا إضافة إلى سهولة اللّفظ و خفته في شأن إعجاز القرآن الكريم ثم تأتي بعد ذلك خاتمة كتاب دلائل الإعجاز و نجد بعدها رسائل و تعليقات كتبها عبد القاهر الجرجاني من بينها :إزالة الشبهة في جعل الفصاحة و البلاغة للألفاظ و الموازنة بين المعنى المتخذ،و اللّفظ المتعدّد و وصف الشعر و الادلال به .

ثم عودة إلى الاحتجاج عن بطلان مذهب اللفظ و الخبر و ما يتحقق به الإسناد ،حيث يبطل دعوى أصحاب "اللّفظ" في توهمهم أنّ الخبر صفة للفظ و أمور أخرى كثيرة يردُّ فيها الجرجاني عن المعتزلة في شأن اللّفظ.

ثم نجد بعد ذلك فصولا ملحقة بالكتاب كفصل الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز والقول بالصرفة .

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص346.
[2]-المرجع نفسه، ص81.

وبهذا نكون قد تطرقنا إلى أهم القضايا التي جاء بها كتاب دلائل الإعجاز،و التي صعب علينا أن نتكلّم عليها كلّها بالتدقيق لأنّه بحر كبير يصعب التعمق فيه.

والمتمعن في "دلائل الاعجاز يرى أنّه يخوض في شرح أسرار النّظم في الكتاب كله .

المطلب الثالث :النّظم

إنّ الامام عبد القاهر الجرجاني يرى أنّ النحو و النّظم يرتكز أنّ على دعامة واحدة فهو يسوّي بين معنى النّحو و معاني النّظم و هذا ما قاله في مقدمة كتابه كما ذكرنا سابقا ،هذا كلام وجيز يطلع به النّاظر على أصول النّحو جملة ،و كلّ ما به يكون النّظم دفعة فهو يجعل منهما كلمتين مترادفتين .

ويقول أيضا "واعلم أنّ ليس النّظم سوى ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضينه علم " النحو" و تعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ،و تحفظ الرسوم التي رسمت لك ،فلا تخل بشيء منها و ذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كال باب و فروقه ،فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التّي تراها في قولك :

"زيدٌ منطلقٌ " و "زيدٌ ينطلقُ" و "ينطلقُ زيدٌ" و "منطلقُ زيدٌ" و "زيدٌ المنطلقُ" و"المنطلقُ زيدٌ" و "زيدٌ هو المنطلقُ " و "زيدٌ هو منطلقُ" و في الشرط الجراء إلى الوجوه التي تراها في قولك :"إن تخرج أخرج" و "إنْ خرجت ،خرجتُ" و إنْ تخرج فأنا خارج" ،و "أنا خارج إن خرجت" و "أنا إن خرجت خارج.

وفي "الحال" إلى الوجوه التي تراها في قولك :"جاءني زيدٌ مسرعا "،وجاءني يسرعُ ،" جاءني وهو مسرع أو هو يسرعُ" ،و"جاءني قد أسرع" ،و"جاءني وقد أسرع" .

فيعرّف لكلّ من ذلك موضعه ،و يجيء به حيث ينبغي له" .[1]

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، المرجع السابق، ص 81-82.

"وينظر في الحروف التي تشترك في معنّى ،ثمّ ينفرد كل واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى ،فيضم كلا من ذلك في خاص معناه ،نحو أن يجيء ب "ما" في نفي الحال ،بـ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال و ب "إنّ" فيما يترجّح بين أن يكون و أن لا يكون،و بـ "إذا" فيما علم أنه كائن .

و ينظر في "الجمل" التي ستردُ ،فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ،موضع "الواو" من موضع "الفاء" و موضع "الفاء" من موضع "ثمّ" ،و موضع" أو" من موضع" أم" ،و موضع «لكن" من موضع" بل" و يتصرف في التعريف و التنكير ،والتقدير والتأخير ،في الكلام كلّه و في الحذف ،و التكرار ،و الإضمار ،و الإظهار فيصيب بكلّ من ذلك مكانة ،و يستعمله على الصحة و على ما ينبغي له" .[1]

والذي يمعّن النظر في هذه الاقوال التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني يرى أنّه يربط بين علم النحو و علم المعاني .

إذ لا يمكن أن يستغنى أحدهما عن الآخر .

ويعرّف الجرجاني النّظم بأنّه "تعليق الكلم بعضها ببعض و جعل بعضها بسبب من بعض"[2].

فيقصد بالتعليق نظم الكلم و تآلفه و ارتباطه في الجملة فالكلام لا يعطي إفادة إلا إذا علق بعضه ببعض و ارتبط بعضه ببعض .

"والكلم ثلاث اسم ،و فعل ،و حرف ،و للتّعليق فيما بينهما طرق معلومة،و هو لا يعدو ثلاثة أقسام :تعلّق اسم باسم ،و تعلّق اسم بفعل و تعلّق حرف بهما .

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 82.
[2]-المرجع نفسه، ص 4.

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه ،أو حالا منه ،أو تابعا له صفة أو تأكيدا ،أو عطف بيان ،أو بدلا ،أو عطفا بحرف أو بأن يكون الأوّل مضافا إلى الثاني ،أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل ،و يكون الثّاني في حكم الفاعل له أو المفعول ،و ذلك في اسم الفاعل كقولنا :"زيدٌ ضاربٌ ابوهُ عمرا ".

"و أمّا تعلق الاسم بالفعل ،فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا ،فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك :"ضربت ضربا" ،و يقال له "المفعول المطلق "، أو مفعولا به كقولك :"ضربت زيدا" أو ظرفا مفعولا فيه ،زمانا أو مكانا ،كقولك :"خرجت يوم الجمعة ،ووقعت أمامك" ،أو مفعولا معه كقولنا :"جاء البرد و الطيالسة"،و " لو تركبّ الناقه و فصيلها لرضعها" ،أو مفعولا به كقولنا :"جئتك إكراما لك و فعلت ذلك إرادة الخير بك قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ﴿١١٤﴾﴾[1]أو أن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول ،و ذلك في خبر "كان" و أخواتها ،و الحال و التمييز المنتصب عن تمام الكلام ،مثل :"طاب زيد نفساوحسن و جما ،وكرُم.....ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك :" جاءني القوم إلا زيدا" ،لأنّه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام.

"و أمّا تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب :

أحدهما :أن يتوسط بين الفعل و الاسم ،فيكون ذلك في حروف الجرّ التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما تتعدى إليه بأنفسنا من الأسماء ،مثل أنك تقول :"مررت" فلا يصل إلى نحو" زيد و عمرو "[2].

"و الضّرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به ،"العطف" و هو يدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولنا :"جاءني زيد و عمرو و رأيت زيدا و عمرا و سررت بزيد وعمرو "[3].

[1]- الآية 114 من سورة النساء .
[2]-عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المرجع السابق ، ص 5-6.
[3]-المرجع نفسه، ص 6.

"و الضّرب الثالث تعلّق بمجموع الجملة ،كتعلّق حرف النّفي و الاستفهام و الشرط والجزاء بها يبخل عليه ،و ذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد ،و بعد أن بسند إلى شيء معنى ذلك :أنّك إذا قلت :" ما خرج زيدٌ" ، و "ما زيدٌ خارجٌ" لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق ،بل الخروج واقعا من "زيد" و مسندا إليه".[1]

"و مختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد و أنه لابد من مسند و مسند إليه ،و كذلك السّبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة" .[2]

فنلاحظ أن الجرجاني حصر في هذه الأقوال الوجوه المختلفة لإمكانات تعلق الكلام بعضه ببعض ،و هذه السبل و الوجوه في التعلق هي توخي معاني النحو و أحكامه .

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 6-7.
[2]-المرجع نفسه، ص 7.

المبحث الثاني :من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس

المطلب الأول :السيرة الذاتية للكاتب

"ولد المرحوم الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في الحادي و العشرين من شهر سبتمبر سنة ست و تسعمائة و ألف (1906م) بحي الدرب الأحمر بالقاهرة ،و مرت حياته التعليمية في مسارها الطبيعي حتى حصل على دبلوم العلوم سنة ثلاثين و تسعمائة و الف (1930م) ،و التحق بالخدمة سنة ثلاث و ثلاثين و تسعمائة الف (1933م) و ابتعث الى لندن للدراسة في نفس السنة .

حصل من جامعة لندن على البكالوريوس في اللغة العربية و الآرامية و السريانية سنة تسع و ثلاثين و تسعمائة و الف (1939م) و حصل على الدكتوراه في المقارنات السامية ،سنة إحدى و أربعين و تسعمائة و الف (1991م) و عاد من بعثته الى مصر في السنة نفسها و عين مدرسا بدار العلوم في فبراير سنة اثنتين و أربعين و تسعمائة و الف (1942م) و أخذ الى رحمة الله يترقّى في الدرجات العالمية ،فعيّن أستاذا مساعدا في شهر يوليو سنة سبع وأربعين و تسعمائة و الف ،ثم عين استاذا للدراسات السامية و الشرقية في يوليو سنة اثنتين و خمسين و تسعمائة و الف (1952م) أختير عميدا لدار العلوم في نوفمبر سنة خمس وخمسين و تسعمائة و الف (1955) و عضو عاملا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة في يونيو سنة إحدى و ستّين و تسعمائة و ألف (1961م) و أحيل للتقاعد لبلوغه السّن القانونية في سبتمبر ستّ و ستّين و تسعمائة و ألف (1966م) ،و انتقل إلى رحاب ربه إثر حادث أليم سنة ثمان و سبعين و تسعمائة و ألف (1978م)بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة".[1]

[1]- هنادي أحمد فتح الرحمن أحمد ، رائد الدرس اللغوي الحديث في العالم العربي ،إبراهيم أنيس (1906م-1978م) ،2015 م ،ص 66.

و لقد كان إبراهيم أنيس متعدّد الاهتمامات في أبحاثه من صرف و قضايا اللّغة و الألفاظ بالإضافةإلى ذلك الأساليب و الموسيقى و في المعاجم نجد من مؤلفاته كتاب الأصوات العربية ،في اللّهجات العربية ،موسيقى الشّعر ،من أسرار اللغة ،دلالة الألفاظ ،اللغة بين القومية و العالمية ،مستقبل اللغة العربية المشتركة .

المطلب الثاني :التّعريف بالكتاب

يعد كتاب أسرار اللغة من مؤلفات "إبراهيم أنيس" الذي يتحدث فيه عن ظواهر لغوية ،حيث اعتبرها غير تامة تحتاج الى إعادة النظر و التدقيق فيها لاحتوائها على مشكلات لغوية و ذلك ما جاء في قوله :" غير أني اعترف هنا أن ما كان يبدو في صورة مسائل لغوية قد اصبح الآن يتمثل في صورة مشاكل لغوية لا تزال الحاجة إلى المزيد من الدراسة والتحقيق".[1]

و من الأسباب التي دعت إلى تأليفه ،أنّه أثناء دراسته للغة في مصر ،لاحظ اعتمادهم على ما ذهب إليه الدارسون القدماء و بعد نظرته العميقة لهذه المسائل اللّغوية ،وجد أنّ هناك مشاكل تحتويها ،تحتاج إلى إعادة النظر مقارنة لما توصل إليه الدارسين الغربيين من نتائج معقولة حول الظواهر اللّغوية.

و من خلال كتابه هذا يهدف إلى علاج و تقديم بعض الحلول لهذه المشاكل اللّغوية وهذه الحلول بدورها تكون علمية و حديثة ،التي توصل إليها المحدثون في الدراسات اللغوية.

و يحتوي هذا الكتاب على أربعة فصول و كل فصل يضم مبحثا خاص به ،إذ تطرقفي الفصل الأول إلى طرائق نمو اللغة و التي اعتبرها سببا في الحصول على ألفاظ وأساليب كثيرة و التي ساهمت في رقي لغتنا العربية ،حيث يرى أنّ القدماء على

[1]-إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ،مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6،1978، ص 4.

الرغم من توسيعهم للمسائل اللغوية إلى أنها بقيت محصورة عندهم ،و لم يقارنوا بينها و بين اللّغات الأخرى على عكس ما ذهب إليه المحدثون الذين تبنواأفكار جديدة في البحث اللّغوي.

و نجد أنّ "إبراهيم أنيس " في حديثه عن طرائق نمو اللغة،ذكر ست آليات انطوت تحتها و التي تتمثل في "القياس،الاشتقاق،القلب،الا بدال،النحت،الارتجال،الاقتراض".

أولا :القياس :

اعتبره عنصر مهم في استخلاص قواعد اللغة ،ثم تبيّن القياس عند اللغويين العرب وكيفية التعامل معه ،حيث أنهم بالغوا في دراسته و هذا ما أثار جدال مع مستخدمي اللغة ومن ثم يذكر دلالات القياس اللّغوي عند المتقدمين من علماء العربية .

في قوله :"فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة ،أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم" .[1]

أي أنّ يقفوا على ما سمعوه من عند الأوائل دون إضافة مع وضع لكل قاعدة حكما معللا ،و عند ظهور النحو أصبح للقياس مفهوما آخر "و هو استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب "[2] ،أمّا بالنسبة للمحدثين فقد نظروا إلى القياس بنظرة مغايرة ،لما جاء به المتقدمين من علماء العربية في ثلاثة أمور " معنى السليقة اللغوية ،كيف نقعد القواعد للغة من اللّغات ،ما الدور الذي لعبه القياس في كل اللغات "[3].

و بهذا فإنّ مفهوم القياس لدى المحدثين يتجلى في كونه عملية عقلية يمارسها المتكلم عند الحاجة بأسلوب ما أثناء النطق بها.

[1]- إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق،ص 18.
[2]- المرجع نفسه ، ص19.
[3]- المرجع نفسه ، ص 34.

ثانيا :الاشتقاق

يعتبر وسيلة من وسائل نمو اللغة و خاصة بالنسبة إلى الألفاظ و الصيغ و بهذا نجد أن هناك علاقة بينه و بين القياس باعتبار أنّالاشتقاق هو استخراج لفظ من لفظ آخر.

أمّا القياس فهو العملية التي يتأسس عليها الاشتقاق لكي يصبح مقبولا عند علماء اللغة وهذا على حدّ قوله" الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى ،و القياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية ،هو المبرّر الذي تستند عليه مثل هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق مقبولا و معترف به بين علماء اللغة ".[1]

استخلص العلماء القدماء فكرة الاشتقاق أثناء الربط بين الألفاظ التي تكون متشابهة من حيث أصواتها و معانيها و بهذا أصبحوا يميزون بين ما هو أصيل و مزيد في اللّفظ و بهذا قسموا الاشتقاق إلى اشتقاق عام ،و كبير و أكبر .و بذلك فإنّ العلماء القدماء أعطوا عناية للاشتقاق في بحثهم و قاموا بتقسيمه .

ثالثا :القلب و الابدال :

نجد أنه ذكر رأي كل من القدماء و المحدثين فيهما ،و قد اختلف المحدثين عن القدماء في نظرهم نحو الابدال بحيث يعتمدون في دراسته على التطور الصوتي و قوانينه في تفسير هذه الظاهرة إلا أنّ هناك من الكلمات لم تكن في الحقيقة ابدالا و إنما كانت نتيجة للتصحيف الذي وجد بعضها في القرآن الكريم .

[1]-إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق، ص 62.

رابعا :النحت :

و الذي يعرفه القدماء على أنّه" استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر "[1].

و قد تحدث "إبراهيم أنيس" عن الفرق بين كل من الاشتقاق و النحت ،باعتبار إن الاشتقاق هو الإطالة في الكلمة على عكس النحت هو اختصار لها .

و كذلك يقول بأن اللغويين المحدثين تطرقوا إلى ظاهرة لغوية عرفت haplologie (حذف مثل) و التي تعني عندهم "حذف بعض الاصوات من الكلمة اختصار لبنيتهم و تيسيرا لنطق بهم" [2].

فعلى الرغم من اختلاف الآراء حول النحت إلا أنّ "إبراهيم أنيس" أعطى تعريفا للنحت بقوله أنّه "صورة من صور الاختزال التي يشر إليها المحدثون من اللّغوين" .[3]

خامسا :الارتجال في ألفاظ اللغة :

إنّ الارتجال يعدّ مفهوما غير مضبوط عند القدماء حسب رأي "إبراهيم أنيس" و على الرغم من هذا نجد الكثير من علماء العربية في العصر الحديث يتبعونهم فيما توصلوا إليه أي إنّ الارتجال عندهم هم الاختراع أو الإتيان بكلمة غير مألوفة في اللغة العربية حيث ناقضهم في ذلك المحدثون و اعتبروه وسيلة غير ناجحة في نمو اللغة .

سادسا :الاقتراض :

و هوآخر وسيلة تطرّق إليها "إبراهيم أنيس" في الحديث عن طرق نمو اللغة والطريقة التي آل إليها المحدثين في الاقتراض ،و النظريات التي تحدثت عنه و فسرته .

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المرجع السابق، ص 86.
[2] -المرجع نفسه، ص 91.
[3]- المرجع نفسه، ص 94.

و إنّ هذه المجموعة من الوسائل التي اعتبرت طرائق في نمو اللغة كان فيها اختلاف الآراء عند كل من العلماء القدماء و المحدثين ،فإن كان الاتفاق في أمر يكون هناك اختلاف في أمور أخرى ،على اعتبار أنّ المحدثين جاء و بما هو مختلف ،و أضافواأفكار لم تبقى محصورة و منطوية حول المفهوم القديم.

أمّا في الفصل الثاني فخصصه لمنطق اللغة ،و نجد أن بداية حديثه كانت حول ربط القدماء بين اللغة و المنطق و تأثر النّحو العربي بالمنطق ثم أشار إلى النظرة الحديثة التي أكدّت أنّ"لكل لغة منطقها الخاص و نظامها الخاص ،يراعيه المتكلم و يتمسك به في كلامه".[1]

أي أنّ المتكلم أثناء حديثه يستخدم كلاما يكون ملائما حسب الوسط الذي يعيش فيه من أجل تحقيق شرط الإفهام .

و هذا المنظور بعيدا على المنطق العقلي العام ،الذي لا يحدّد الكلام حسب البيئة،بل إن كل تفكير إنساني يكون في جميع البيئات و الناس بصفة شاملة على عكس المنطق اللغوي في النظام اللغوي الخاص ،و من ثم عالج موضوع الأصوات اللّغوية و المنطق و ذكر بأنها "أصوات إنسانية ،يحللها عالم الأصوات اللغوية و يصفها ،كما يشرح لنا كيفية صدورها وأعضاء النطق تساهم في إخراجها".[2].

و يتحدث بعد ذلك عن فكرة (الاعتباطية) ،التي وجدت في اللسانيات الحديثة و التي لا تعتبر أنّه ليس هناك علاقة بين اللغة و المنطق ثم أشار إلى الظواهر اللّغوية و المنطق و التي اعتبر أنها ليست سوى عادات كلامية تكون مشتركة بين الأفراد للغة واحدة و متداولة من جيل لآخر ،فلا يلاحظ أي تغيير ،و إنّ المحدثون قاموا بدراسات تكمن في المقارنة بين اللغات و توصلوا إلى أن هناك ما هو مشترك في هذه الظواهر اللغوية .

[1]-إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة ،المرجع السابق،ص 138.
[2]-المرجع نفسه، ص 139.

و لقد تناول في الفصل الثالث قصة الإعراب من حيث تطوره و الدور الذي أسهم به في اللغة العربية،و بهذا أصبح أهم ظاهرة فيها و يعود ذلك إلى اهتمام النّحاة في صناعته ومن ثم فسر ظاهرة الإعراب بقوله "الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأإلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يطلبها الوصل".[1]

و استدلّ برأي قطرب (ت 306هـ) إذ يقول " إنّما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون ،فجعلوه في الوصل محركا حتى لا يبطئوا في الإدراج ، وعاقبوا بين الحركة و السكون و جعلوا لكل واحد أليق الأحوال به ،و لم يلتزموا حركةّ واحدة لأنهم أرادوا الاشباع".[2]

أمّا في الفصل الرابع و الاخير فقد عنونه بالجملة العربية ،و تحدث فيه عن تعريفها وأقسامها ،و نقد النّحويين في تعريفا تهم للجملة بأنها لم تفي بالغرض للوصول إلى ما هو جامع ،ثم يذكر تقسيمات المحدثين للجملة .

المطلب الثالث :الجملة العربية اجزاؤها و نظامها

إنّأوّل ما أشار إليه "إبراهيم أنيس" في حديثه عن الجملة هو معناها ،و الخلاف الذي كان بين اللغويين و المناطقة في تحديد معنى الجملة و أركانها فهي كانت عند المناطقة تتكون من موضوع و محمول و هذا ما نجده في قوله " فهي عند المناطة عبارة عن موضوع ومحمول ،أي شخص أو شيء ينسب إليه أمر من الأمور ،ففي مثل "النار محرقة" ،يقولون إن "النار"أمر قد وضع أمام العقل ليحكم عليه حكما من الأحكام و لذلك يسمونه "الموضوع" ،و يقولون إن "محرقة" هي الكلمة التي تكمل في ذلك الحكم ،و هي التي تفيدنا تلك الصفة المعينة في النار ،و هي في اصطلاحهم "المحمول" [3].

[1]-إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة ،المرجع السابق،ص220.
[2]-المرجع نفسه، ص220.
[3]-المرجعنفسه، ص 275.

و يفهم من هذا القول أنّ الجملة عند المناطقة تتكون من ركنيين أساسيين هما (موضوع و محمول) بحيث أن الموضوع هو الأساس أمّا المحمول فيكون صفة له .

-أمّا عند البلاغيين تتكون الجملة في نظرهم من ركنين أساسيين هما المسند و المسند إليه أي ما يقصد به عند المناطقة الموضوع و المحمول مع تحقيق الإفادة و معنى،يحسن السكوت عليه ،و نجد بين المناطقة و القدماء من اللّغويين أنهم يقدرون ما هو محذوف .

-و يرى "إبراهيم أنيس" أنّه لا يمكن إنكار وجود كل من المسند و المسند إليه عند القدماء ،و لا المحمول و الموضوع عند المناطقة ،و لكن يجب النظر إلا ما هو مستعمل بين الناس ،و يفهم معناه ،فحين نقول "النار محرقة" هذا معنى مستقل و لكن عندما نقول" النار المحرقة "فإنّه بذلك ينتظر تكمله لهذه الجملة و هذا ما نجده في قوله "يجب إذن أن نلتمس معالم الجملة من استعمالات الناس ،و مما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام ،فالعربي يفهم معنى مستقلا .

حين يسمع "النار محرقة" و لكنّه حين يسمع "النّار المحرقة" يتوقّع تكملة و بقية يتم بها فهمه" [1].

و إنّ الجملة في نظره هي اصطلاح لغوي يجب إخراجه ما يقصد به المنطق العقلي العام ،باعتبار أن لكل بيئة لغتها و بدورها تحدّو لنا الجمل ،و بهذا فتغيير ما كان معتادا و وضع أركان ملائمة أكثر للجملة و ضبطها بطريقة صائبة ،و هذا نظرا لوجود فصائل لغوية عديدة منها الفصيلة الهندية الأوروبية التي تؤكد على فائدة الجملة وأن تتكون من مسند و مسند اليه بوجود فعل كرابط بينهما ،أمّا الفصيلة السامية فهي تشترط المسند و المسند إليه في الجملة على عكس سابقتها وهذا على حد قوله " وتختلف الفصائل اللغوية في تحديد أركان (الجملة) فبينما نرى الفصيلة الهندية الأوروبية تشترط في الجملة لتمام

[1]-إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة ،المرجع السابق، ص 276.

فائدتها ،أن تشتمل على مسند و مسند إليه ،ثم فعل من أفعال الكينونة يربط بينهما ،نرى الفصيلة السامية تكتفي بالمسند أو المسند إليه"[1].

و على هذا الأساس الذي طرحه "إبراهيم أنيس " نجده يعرف الجملة بقوله "إنّ(الجملة) في أقصر صورها هي : أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقل بنفسه ،سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سئل القاضي أحد المتهمين قائلا :

"من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟" ،فأجاب "زيدٌ" ،فقد نطق هذا المتهم بكلامه مفيد في أقصر صورة".[2]

ونجده يطرح أسئلة حول ما هو متعلق بالكلام و ما يشترط فيه ،و على أي أساس يقوم إمّا أن يكون من تجاربنا السابقة ،أم من كلام الاخرين.

ويطرح موضوعنا حول إمكانية استخراج كلام دون اللّجوء إلى التجارب الماضية ويقول بأنّ الكلام يشترط فيه الفائدة ،التي تتحقق في كثيرمن الجمل التي لا يعتبرها اللّغويون جملا ،و يمكن تقسيم الكلام إلى ما هو مفيد و مركب من مسند و مسند إليه ،و هذا ما لا نجده عند البلاغيين الذين اكتفوا بالمركب الاسنادي.

وبعد حديثه عن معنى الجملةوحدّد لها تعريفا، انتقل إلى أجزاء الكلام الذي انتقد فيه القدماء الذين قاموا بتقسيمه إلى تقسيم ثلاثي :اسم و فعل و أداة ،و هذا ما نجده قد كوّن اختلافا بينهم و بين المحدثين.

إذ يرى " إبراهيم أنيس " " أنّ اللغويين القدماء اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان و أهل المنطق في جعل أجزاء الكلام ثلاثة ، و أنّ تعريفهم لكل من الاسم و الفعل ناقص و ليس جامعا و لا مانعا ، وإن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم و أنهم اعتمدوا على

[1]-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المرجع السابق، ص 276.
[2]-المرجع نفسه، ص 276-277.

المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام و يفسر لجوءهم إلى بيان علامات الأسماء و الأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأجزاء ".[1]

ووجد "إبراهيم أنيس "أنّه لا فائدة من الاختلاف بين القدماء و المحدثين فكل بيئة لها لغة تميزها عن الأخرى ،و على هذا الأساس حدّد أجزاء الكلام و عرفها على أسس ثلاثة من حيث "المعنى – الصيغة – وظيفة اللفظ في الكلام ،تلك هي الاسس التي يجب ألا تغيب عن أذهاننا حين نحاول التفرقة بين أجزاء الكلام ،و من واجبنا أن نذكرها دائما ،و أن نقيس بها مجتمعةأجزاء الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ،ضاربين صفحا عن لغات كاللغة الصينية.

التيلا نكاد نتبيّن فيها أفعالا أو حروفا و لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس".[2]

وهذا يعني إمكانية الاستغناء عن أي أساس من هذه الأسس ،بدليل أنّه عند دراسة المعنى الأوصاف "قد تجعلنا – كما يقول – تعدّ بعض الأوصاف أسماء و أفعالا في وقت واحد ،و مراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال و تلك الأسماء والأوصاف التي وردت على وزن الفعل مثل :أحمد و يثرب و يزيد و أخضر ....الخ الاسم والفعل ،إذ إن وظيفة المسند يقوم بها الفعل و الاسم معا"[3].

و بعد ذلك نجده أنّه ذكر التقسيم الرباعي الذي وضعه المحدثون و اعتبره أدق عمّا ورد عند الأقدمين الذي كان أساس تلك الأسس الثلاثة التي ذكرناها سابقا فكان تقسيمهم على النحو الآتي :

[1]- محمد حماسة عبد اللطيف ،العلامة العربية بين القديم و الحديث، ص 09.
[2]-إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة ،ص 281 .
[3]- محمد حماسة عبد اللطيف ،العلامة الاعرابية بين القديم و الحديث،ص 72.

1-الاسم و ينطوي تحته كل من:

أ- **الاسم العام** :"الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل :شجرة ،كتاب ،إنسان ،مدينة .....الخ.

ب- **العلم** :صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة من أجلها أطلق هذا "العلم"عليهم ...مثل "حاتم" بمعنى كريم .

ج -**الصفة** :أنّ الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليهم.....لكبيرُ قد يكون إنسانا و قد يكون حيوانا ،و قد يكون شيئا من الأشياء ".[1]

إنّ الاسم يندرج تحته الاسم العام بحيث يكون الاسم في معناه صفات مشتركة ،أمّا العلم اسم أطلق على فرد و فيه صفة مشتركة بين غيره من الأفراد ،أمّا الصفة فهي التي تكون بين مجموعة من الأفراد يشتركون فيها .

2-الضمائر :و هي معروفة في كتب النحو مثل :أنا ،هو .....الخ ،و يشترط فيها الوضوح ،و أن يسبقه اسم معروف عند كل من المتكلم و السامع و هذا على حدّ قوله "وشرط استعمال الضمير و وضوحه في ذهن السامع أن يسبق باسم ظاهر معروف مألوفا لدى كل من المتكلم و السامع".[2]

-ويندرج تحت هذه الضمائر (ضمائر المتكلم و ألفاظ الإشارة ،و الموصولات و العدد).

-ويوضح في قوله أن هذه الضمائر "ليست في الحقيقة إلى رموز لغوية يستعاض بها من الأسماء الظاهرة و إن كان لكل منها استعمالها الخاص و هي من العناصر اللّغوية

[1]-إبراهيم انيس ،من اسرار اللغة ،ص 282-283-289.
[2]-المرجع نفسه،ص 292.

القديمة التي يستعين بها اللغوي في مقارناته ،و يستدل بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة ،من فصيلة لغوية لأنها في غالب الأحيان عصية على التطور و التغيير "[1].

-وما يفهم من قوله أنّ هذه الضمائر ليس لها بالدور المهم ،سوى أنها توضح لنا الأسماء الخفية أو تمثلها و لكل نوع من هذه الضمائر استعمال خاص بها.

3-الفعل :"و هو ركن أساسي في معظم لغات البشر أمّا وظيفته في الجملة فهي الإسناد.....أما معناه فكما يقال عادة :هو إفادة الحدث في زمن معين".[2]

3-الأداة :و يمثل آخر قسم من أجزاء الكلام و يسمى عند الأقدمين بالحروف على تعدد أنواعها (حروف الجر و النفي و حروف الاستفهام أو التعجب .الخ).

-أمّا نظام الكلام في معنى قوله أنّه النظام الذي نجده في كل لغة و نحتاجه في ترتيب الجمل ،فإذ لم يكن موجودا فلن يتحقق شرط ألا و هو الإفهام و بهذا فلا يمكن الاستغناء عنه فعند غيابه يحدث خللا في تركيبها مثلا عند الترجمة من لغة إلى لغة أخرى نجد أن هناك صعوبة فيها ،باعتبارأنّ لكل لغة نظام خاص بها و هذا الاختلاف في الفصائل اللّغوية ،ولكن نجد الأمر نفسه في اللغات التي تنتمي إلى فصيلة لغوية واحدة و تطرق بعد ذلك إلى جولة في كتب المتقدمين و اقتصر في بحثه حول الحديث عن النّظم الذي جاء به "عبد القاهر الجرجاني "و من اتباعه أمثال (السّكاكي ،و الخطيب القزويني .....الخ).

-و يرى "إبراهيم أنيس " أنّ ما ذهب إليه "عبد القاهر الجرجاني "فيه شيء من الصواب و ما يهدف إليه حول نظام الجملة .

-حين تطرق في كتابه " دلائل الإعجاز " و حديثه عن النّظم من تقديم و تأخير و استفهام و نفي و الخبر المثبت ، الفصل و الوصل و القصر ،و نجد البلاغيون بدورهم

[1]-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المرجع السابق ،ص 292.
[2]-المرجع نفسه ،ص 292.

درسوا نظام الجملة و خاصة عند حديثهم عن التقديم و التأخير في المسند إليه و عن فصاحة الكلام.

-بحيث ينقد القدامى بكونهم اعتمدوا على التقسيم التقليدي الذي وضعوه سابقيهم ،و لم يأتوا بما هو جديد ،على غرار المحدثين الذين تأثروا بالغات الأجنبية ،و وضحوا ما كان غائبا عنهم .

-أمّا بالنسبة لموضع المسند إليه في الجملة فيرى "إبراهيم أنيس" أنّه من الضروري تحديد المسند في قوله "لاشك أن تحديد المسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه أن يتحدد أيضا موضع المسند"[1].

-و نجده يعرض ما ذهب إليه البلاغيون في أحوال التقديم و التأخير في المسند و المسند إليه و قسم الجملة ،إلى نوعين الأولى تشتمل على "فعل" ألا و هو المسند و الجمل التي لا تشتمل على فعل.

أمّا بالنسبة لموضوع المتعلقات في الجملة و يقصد بها (المفعول به و المفعول لأجله ،والمطلق ،و المفعول معه ،و الحال و التمييز و شبه جملة .....الخ).

والتي ذكرها البلاغيون و بينوا موقعها في الجملة غير معتمدين في ذلك على ما هو عشوائي و بهذا فعلى الباحث اتباع النصوص التي لها سند موثوق .

وفي الأخير يتحدث عن نظامالشعر ،و ما يميزه عن النثر و رؤية كل من القدماء والبلاغيين والمحدثين له ،و إظهار على ما قاله من أحكام و الأساليب في شعر المتنبي .

[1]-إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 306.

المطلب الرابع :أوجه التشابه و الاختلاف للجملة بين العرب القدامى و المحدثين

ومن خلال ما ذكرناه سابقا ،نجد أنّ المحدثين تمكنوا من التّخلّي عن ما وقع فيه القدامى،في التفريق بين مصطلحي الكلام و الجملة فقد كان تفكريهم اللغوي متأثر بالتفكير الفلسفي والمنطقي،أمّا المحدثون فقد درسوا اللغة بعيدا عن تفكير القدماء ،فاعتمدوا على الملاحظة والفرضية و الاستقراء.

-إنّ القدماء قسّموا الجملة بحسب طبيعة الإسناد و ما تتصدر به الجملة ،و كان الاختلاف في التقديم و التأخير لكون كل فئة تنتمي الى مدرسة نّحوية معينة .

-و نجد أنّ عدد من النّحاة القدماء و المحدثين ،اتفقوا و صرحوا بأنّ الجملة تمثّل الاطار الكلي الكبير إن قيد أصبح كلاما .

-كان اختلاف القدماء و المحدثين في تسمية أقسام الجملة،فنجد مثلا الجملة الكبرى والصغرى عند القدماء ،و البسيطة و المركبة عند المحدثين ،و إمّا الزيادة عنها .

-أمّا في تحديد البنية للجملة فنجد أنّالقدماء اعتمدوا في تحديدها على أساس الإسناد مع مراعاة المعنى،أمّا المحدثون فهناك من اعتمد على الإسناد دون المعنى و العكس أو كلاهما.

-إنّ المحدثون كانوا متأثّرين بالمنهج الوصفي و التّحليلي ،على خلاف القدماء الذين حافظوا على لغتهم و لم يحتكوا بغيرهم من النظريات .

-أثناء دراسة النحاة العرب للجمل التي لها محل و ليس لها من الإعراب ،هذا ما جعل توالد الجملة العربية ،و هذا ما أكده المحدثون شرط توافر شرطا الإسناد و الإفادة ،ألا إنهم خالفوهم في استقلالية الجمل التي لها محل من الاعراب .

-نجد هذا الاختلاف بين القدماء و المحدثين ،يعود في المعايير و الأسس ،فالقدماء كان معيارهم الأساسي هو الإسناد أمّا الأساس الذي اعتمد عليه المحدثين مغاير لهم ،مثلا: عند إبراهيم انيس وضع ثلاثة اسس هي المعنى و الصيغة و وظيفة اللفظ في الكلام.

-قد درسوا القدماء الجملة من حيث أنماطها و طريقة بنائها و النّظمفيها ،و تابع المحدثون ما توصل إليه القدماء ،إلا أنهم كانوا متأثرين بالنظريات اللسانية الحديثة ،على اختلاف توجهاتهم بنظرات مختلفة .

-قسّم القدماء الجملة إلى اسمّية و فعليّة ،أمّا المحدثين فوحدوا بينهما في الجملة الفعلية فقط.

خاتمة :

و من خلال دراستنا للجملة العربية عند كل من القدماء و المحدثين ،يتضح لنا أن هناك اختلافات بينهما حول قضية الجملة و ما تحتويه من مفاهيم و أقسام و بنية تحكمها ،و تميز كل واحد منهما عن الآخر في ضبط الجملة العربية على اختلاف الآراء و بهذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي كالاتي :

-أنّ الجملة العربية كانت تمثل الأساس في موضوعات النّحو باعتبارها هي المنطلق الذي يبتدأ به .

-و أول من جاء بمصطلح الجملة كمفهوم نحوي هو المبرّد.

-إنّ مصطلح الجملة موجود منذ القدم ،و كانت هناك اختلافات بين الدراسين حولها ،و هذا على حسب انتمائهم إلى نظريات مختلفة .

-كان هناك اختلاف بين النجاة القدماء ،حول تحديد مفهوم الجملة ،فهناك من اعتبر الكلام و الجملة مترادفان و العكس .

-لقد اشترط القدماء في الجملة العربية شرطين هما : الإفادة و الإسناد

-قسم القدماء الجملة الى اسمية و فعلية ،و هناك من أضاف الشرطية و الظرفية .

-نجد أن بعض رأي المحدثين هو نقل عن ما جاء بهالقدماء .

-كان اهتمام القدماء في القرون الأولى بدراسة الجملة من حيث المعنى ،و لكن هناك من كان يدرسها من حيث الشكل .

-لقد وضع الدراسين المحدثين معايير و أسس للجملة ،و التي تتمثل في الإسناد و الإفادة أو المزج بينهما .

-إنّ مصطلح الجملة نجده أكثر تداولا في الدرس اللغوي الحديث و ذلك لما فيه من اهمية.

-إنّ عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الاعجاز" جاء بنظرية عامة ألا و هي نظرية النّظم ،والتي اعتبرت طريقا جديدا للبحث اللغوي حسب رأي المحدثين.

قائمة المصادر و المراجع :

أولا :القران الكريم

أ-المصادر :

1)ابن جنّي ، أبي الفتح عثمان ،الخصائص ،ج 1 ،ت محمد علي النّجار ،المكتبة العلمية ،د ط

2)ابن منظور ،لسان العرب ،مج 3 ،دار صادر بيروت ،ط ج

3)ابن هشام الأنصاري ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ت ،محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية صيدا ،بيروت ،ط (1411 هـ /19991م)

4)البستاني عبد الله ، الوافي معجم وسيط اللغة العربية ،مكتبة لبنان ،ط ج 1990م.

5)الخليل ابن أحمد الفراهيدي ،العين ،مكتبة لبنان ناشرون ،ط1 ،2004م

6)السّيوطي جلال الدين ، الأشباه و النظائر في النحو ،ج 3-4 ،ت ،عبد العال سالم المكرم ،عالم الكتب ،د ط

7)السيوطي جلال الدين ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ت . أحمد شمس الدين ،مج 1 ،دار الكتب العلمية ،ط 2 ،2006 م

8)الزمخشري ،أبي القاسم محمود بن عمر ،المفصل في علم العربية ،ت سعيد محمود عقيل ،دار الجيل ،ط 1 ،(1424 هـ /2003م)

9)الرازي أبي بكر ابن عبد القادر ،مختار الصحاح ،مكتبة لبنان ،د ط .

10) المبرّد، المقتضب، ج1، ت، محمد عبد الخالق عظيمة، د ط، 1415ه، 1994.

11) مهدي المخزومي ،في النحو العربي نقده و توجيه ،دار الرائد العربي ،ط2 ،(1406 هـ/1986م)

12) سبويه ،الكتاب ،ج 1 ،ت ،عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،ط 2 (1408هـ /1988م)

13) عباس حسن ، النحو الوافي ،ج 1 ،دار المعارف ،ط 3 ،مصر ،د ت محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ،دار غريب ،د ط

14) عبد الرحمن محمد أيوب ،دراسات نقدية في النحو العربي ،مؤسسة الصباح دط

15) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ت علي حيدر، الجمل، دمشق، 1392هـ-1976م

16) عزيزة فوال بابتي ،المعجم المفصل في النحو العربي ،ج 1 ،دار الكتب العلمية ،ط 1 (1413 هـ /1992م)

17) خليل أحمد عمايرة ،في نحو اللغة و تراكيبها ،عالم المعرفة جدة ،ط 1 ،(1404هـ/1984م)

ب-المراجع :

18) ابراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ،مكتبة الانجلو ،مصرية ،ط، 1978 م عبد القادر المهيري ،دار الغرب الاسلامي ،ط 1 ،1993.

19) حسين منصور ، الجملة العربية دراسة في مفهوميتها و تقسيماتها النّحوية ،دار الفارس ،ط 1 ،2009 م.

20) كريم حسين الخالدي ، نظرات في الجملة العربية ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،ط 1 (1426 هـ /2005م)

21) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ،جامعة القاهرة ،د ط

22) مصطفى حميدة ،نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ،مكتبة لبنان ،ط 1 1997 م.

23) محمد إبراهيم عبادة ،الجملة العربية (مكوناتها – أنواعها – تحليلها) ،مكتبة الآداب ،د ط.

24) عبد الحميد سيد ،دراسات في اللسانيات العربية ،دار حامد للنشر و التوزيع ،ط 1 (1424 هـ /2004م).

25) علي أبو المكارم ،مقومات الجملة العربية ،دار غريب ،د ط.

26) فاضل صالح السّامرائي ، الجملة العربية تأليفها و أقسامها ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،ط1 (1422هـ/2002م)

ج- المجلات و المذكرات :

27) إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم ،التركيب بين القدامي والمحدثين ،الأثر، مجلة الآداب و اللغات جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر العدد التاسع ،ماي 2010م.

28) عائشة ملكار ،سهام دويفي ،الجمل التي لها محل من الإعراب ،سورة الفتح أنموذجا ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس بالمدية (2007 م /2008 م) .

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداءات	
مقدمة	**ا-ب-ج-د**
الفصل الاول: الجملة عند العرب القدامى و المحدثين	05
أولا : الجملة عند العرب القدامى (مفهومها ، أقسامها ، بنيتها)	07
1- تعريف الجملة	07
2- أقسامها	12
3- : بنيتها	28
ثانيا : الجملة عند العرب المحدثين (مفهومها ، أقسامها ، بنيتها)	32
1- : تعريف الجملة	32
2- أقسامها	35
3- بنيتها	40
الفصل الثاني :الجملة العربية عند عبد القاهر الجرجاني و إبراهيم أنيس	45
أولا : عبد القاهر الجرجاني و دلائل الإعجاز	47
1-السيرة الذاتية عن الكاتب	47
2- التعريف بالكتاب	38
3- النّظم	54
ثانيا : :من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس	58
1-السيرة الذاتية عن الكاتب	58
2-التعريف بالكتاب	59
3-الجملة العربية	64
4-أوجه التّشابه و الاختلاف للجملة عند العرب القدامى و المحدثين	71
الخاتمة	74
قائمة المراجع	77
الفهرس	81